مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

سلسلة تقارير معلوماتية

الأحوال الحياتية للأسر المصرية في ظل أزمة جائحة "كوفيد-19"

العدد (3) - يونيو 2022

تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

سلسلة تقارير معلوماتيـة

الأحوال الحياتية للأسر المصرية
في ظل أزمة جائحة "كوفيد-19"

العدد (3) - يونيو 2022

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
التابع لمجلس الوزراء المصـــري

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام 1985- عـدة تحـوُّلات، ليُواكـب التغيـرات التي مـرَّ بها المجتمـع المصـري، فقـد اخـتص فـي مرحلتـه الأولـى (1985 - 1999) بتطـوير البنيـة المعلوماتيـة فـي مصـر، ثـم كـان إنشـاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (1999) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته، ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية.

ومنذ ذلك الحين، يتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز هو الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعد غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة. وفي سبيل تحقيق ذلك، يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار إلى أن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعتراف إقليمي ودولي بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليا في نتائج "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP بجامعة بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير 2021؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

ضمن أفضل 20 مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-19" لعام 2020 (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).

في المرتبة الـ 21 من بين 64 مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام 2020، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.

في المرتبة الـ 14 من إجمالي 101 مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام 2020.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة "ستيفي أووردز" العالمية، والمعلن عنها في أبريل 2022، ومن بين تلك الجوائز: (1) جائزة ذهبية، و(4) برونزية من بين أكثر من 700 فريق متنافسين من 17 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهدافنا الاستراتيجية

الرؤية بدون استراتيجية تظل مجرد وهم

- توفير بنية معلوماتية تتميز بالحداثة والدقة والجودة.
- دعم عملية صنع السياسة العامة لتعزيز الأداء التنموي.
- تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة وترسيخ مبادئ الحكومة المتجاوبة.
- توعية المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في الجهود التنموية.
- تقديم الدعم الفني والتقني للمجتمعات والمؤسسات لمواكبة التحول الرقمي.
- بناء شبكة علاقات تعاونية فعّالة مع الشركاء الاستراتيجيين محليًا ودوليًا.
- تعزيز جاهزية المجتمعات لمواجهة الأزمات والكوارث وتقليل المخاطر.
- ترسيخ صورة تعكس تميزنا المؤسسي كمركز فكر.

عن فريق عمل

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

هذا التقرير نتاج جهد فريق العمل بالمركز بمختلف خبراتهم وتخصصاتهم. وانطلاقًا من مساعي المركز نحو ترسيخ مجتمع المعرفة، يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة من التقارير المعلوماتية التي تهدف إلى تناول القضايا المهمة بالنسبة للمجتمع وصانع القرار.

ويستند التقرير إلى باقة متنوعة من المصادر المحلية والتقارير الدولية، ومن ثم لا يعبِّر المحتوى المُقدَّم والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيه بالضرورة عن وجهة نظر المركز، كما أن صحة البيانات والمعلومات الواردة فيه تعود مسؤوليتها على جهة إصدار التقارير/ التحليلات الأصلية، المُشار إليها في متن التقرير.

رئيـــــس المـــــركز
السيد/ أسامة الجوهري

مساعـــد رئيـــس مجلـــس الـــوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المدير التنفيذي للمركز
دكتورة/ رشا مصطفى عوض

رئيـــــــس الإدارة المركزيَّـــــــة
لمحـــــور المعلومـــــات والبيانـــــات

الإشـــــراف العـــــام
الأستاذة/ أسماء نور الدين

نائـــب رئيـــس الإدارة المركزيَّـــة
لمحـــور المعلومـــات والبيانـــات

رئـيس فريـق الإعـداد
الأســـتاذة/ بثينـــة فـــرج

المـــدير التنفيـــذي لـــلإدارة العامـــة
لتحليـــل المعلومـــات والبحـــوث

فريـــــق الإعـــــداد	أ. هبة عادل	أ. أحمد الحداد
	أ. هاجر عبد النبي	أ. هبة يوسف
الإخـــراج الفنـــي	أ. محمد عادل	أ. شيرين عبد المنعم
الإدارة العامة للجودة	د. نورا البري	أ. عبد الله يوسف

قائمـــة
المحتويـات

ملخص تنفيذي	3
01 | المفاهيم المرتبطة بالأسر المعيشية ودخلها واستهلاكها	6
▪ مفهوم الأسر المعيشية	7
▪ مفهوم الاستهلاك	9
▪ مفهوم الدخل والإنفاق	10
02 | تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المعيشية عالميًّا	12
▪ تأثير الجائحة على الاقتصاد عالميًّا	13
▪ تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المعيشية عالميًّا	16
▪ تأثير جائحة "كوفيد-19" على الحماية الاجتماعية عالميًّا	20
▪ مقارنة بين وضع الأسر في بعض دول العالم	22
03 | تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المصرية	28
▪ تأثير الجائحة على دخل الأسر المصرية	29
▪ تأثير الجائحة على إنفاق الأسر المصرية	35
▪ التوقعات المستقبلية بشأن إنفاق الأسر المصرية	40
04 | المبادرات الحكومية لتحسين وضع الأسر المصرية	44
▪ مبادرات دعم العمالة المتضررة	45
▪ مبادرات الرعاية الاجتماعية	47
▪ مبادرات الرعاية الصحية	49

سلسلة
تقارير معلوماتية
يونيو 2022

يصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء سلسلة تقارير معلوماتية بصفة دورية، ويتناول كل تقرير موضوعًا من الموضوعات التي تهم المجتمع المصري، بهدف إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة المحيطة بموضوع التقرير، على نحو يستند إلى القرائن والمعلومات الموثّقة. ويأمل المركز أن تسهم هذه السلسلة من التقارير في عرض صورة متكاملة عن القضية -محلّ الدراسة- أمام صانع القرار والمجتمع؛ مما يساعد في إثراء صياغة السياسات العامة، وإضافة قدر أكبر من الموضوعية عند مناقشة القضايا العامة في إطار من المصداقية والشفافية.

ملخص تنفيذي

- أدت جائحة "كوفيد-19" إلى زيادة عدد الفقراء في عام 2020 بنحو 97 مليون شخص، وهذا يمثل انخفاضًا بنحو 20 مليون شخص عن آخر تقديرات.

- أشار 55.0% من الأسر التي ليس لديها أطفال إلى انخفاض الدخل الإجمالي لها منذ تفشي جائحة "كوفيد-19".

- يرى أكثر من 50.0% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة أنها لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل.

- انخفضت نسبة نمو نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على مستوى العالم لتصل إلى -5.0% عام 2020 مقابل 2.5% عام 2019.

- انخفضت نسبة الأسر التي يحصل أفرادها على دخل من العمل فقط خلال عام 2021، حيث بلغت النسبة نحو 46.9% مقارنة بنحو 48.7% خلال عام 2019.

- ارتفعت نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها لاحتياجاتها الشهرية خلال عام 2021 لتبلغ نحو 64.4% مقارنة بنحو 59.6% خلال عام 2019.

- 62.0% من الأسر تلجأ إلى ترشيد استهلاكها في حالة عدم كفاية دخلها لاحتياجاتها الشهرية خلال عام 2021، مقابل 59.7% عام 2019.

- الأسر الميسورة الحال في المناطق الحضرية أكثر تضررًا من تأثير الجائحة، لكن الفقراء قد يجدون صعوبة في التأقلم.

- زاد إنفاق الأسر على الخدمات والسلع غير الغذائية خلال عام 2021، حيث سجل ارتفاع التغير في إنفاق الأسر 96.3% عام 2021 مقابل 75.8% عام 2019.

- 63.8% من الأسر تأثرت بزيادة النفقات، وترتفع نسبتها في الحضر لتبلغ 65.8% مقابل 62.0% في الريف.
- تأتي مصر في المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث نسبة نمو نفقات استهلاك الأسر المعيشية خلال عام 2020.
- تأتي مصر في المرتبة 127 بين 139 دولة على مستوى العالم عام 2022 في مؤشر تكلفة المعيشة، وفي المرتبة الخامسة عشرة على مستوى الدول العربية.
- تباطأ نمو الإنفاق الأسري في مصر خلال عام 2022؛ حيث يُرجِّح التقرير توسُّع إنفاق الأسر الحقيقي بنسبة 2.9% على مدار العام، أي أقل من التوقعات المقدرة بـ 7.1% خلال عام 2021.
- من المُرجح أن يظل نمو الإنفاق على الأطعمة والمشروبات قويًّا في مصر خلال عام 2022، على الرغم من أنه سيتباطأ عن المستويات التي شهدها عاما 2020 و2021.

القسم الأول

المفاهيم المرتبطة بالأسر المعيشية ودخلها واستهلاكها

يتناول هذا القسم:

- مفهوم الأسر المعيشية
- مفهوم الاستهلاك
- مفهوم الدخل والإنفاق

يهدف هذا القسم إلى التطرق إلى التعريفات المرتبطة بالأسر المعيشية وفقًا للمصادر المختلفة، وتعريفات خاصة بالدخل والإنفاق والاستهلاك الخاص بالأسر المعيشية.

أولًا: مفهوم الأسر المعيشية

وفقًا لمبادئ وتوصيات تعداد السكان والمساكن الصادر عن "ESCWA"

قد تتكون الأسرة المعيشية من فرد واحد، أي شخص يقوم على حياته المعيشية من مأكل وغيره من ضرورات الحياة دون الاشتراك مع شخص آخر يكون معه أسرة معيشية متعددة الأفراد؛ أو أسرة معيشية مكونة من عدة أفراد، أي مجموعة من شخصين أو أكثر يعيشون معًا ويقومون على حياتهم المعيشية بشكل مشترك، من مأكل أو سائر مقتضيات الحياة. وقد يشترك أفراد المجموعة معًا بتجميع مواردهم وتكون لهم ميزانية مشتركة، وقد توجد بينهم قرابة أو لا توجد أو قد توجد قرابة بين بعضهم ولا توجد بين البعض الآخر. وهذا الترتيب يمثل مفهوم "المعيشة المشتركة".

وفقًا لمركز دبي للإحصاء:

الأسرة المعيشية هي فرد أو أكثر يشتركون معًا في المسكن ووجه أو أكثر من ترتيبات المعيشة، يكونون فيما بينهم وحدة معيشية واحدة تنفق على احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات من الإيراد المتجمع لديها، سواء أكان مصدره فردا واحدا من أفراد الأسرة أم أكثر، وقد تربطهم صلة قرابة.

وتعرف الأسرة المعيشية أيضًا بأنها فرد أو أكثر يعيشون معًا ويقومون على نحو مشترك بتوفير الغذاء أو الاحتياجات الأساسية الأخرى للمعيشة، ويمكن لهؤلاء الأشخاص أن يجمعوا دخلهم ويمكن أن يكون لديهم إلى حد ما ميزانية مشتركة ويمكن أن يكونوا من ذوي القربى أو من غير ذوي القربى أو مزيجًا من الحالتين.

المصدر: الإسكوا، معجم المصطلحات الإحصائية.
مركز دبي للإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك.

الأسر المعيشية وفقًا لدخل البحث والإنفاق في مصر

تُعرف الأسرة المعيشية طبقًا للأساس النظري (محل الإقامة المعتاد) للفرد، وتتكون من فرد أو أكثر تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، يشتركون في المسكن والمأكل، ويعتمدون على ميزانية إنفاقيه مشتركة، ويدخل ضمن أفراد الأسرة الزوار والضيوف الذين أقاموا معها فترة لا تقل عن ستة أشهر خلال الاثني عشر شهرا التي تُستوفى عنها بيانات إنفاق واستهلاك ودخل الأسرة. ووفقًا لهذا التعريف، يدخل ضمن أفراد الأسرة كل من:

- أفراد الأسرة المقيمين عادة والمتواجدين فعلا وقت إجراء المسح.
- الأفراد المقيمين عادة مع الأسرة ولكنهم غائبين عن الأسرة بصورة مؤقتة (أي ليس لهم محل إقامة معتاد آخر).
- أفراد القوات المسلحة على اختلاف أنواعهم ودرجاتهم المقيمين عادة مع الأسرة، وكذلك العاملين بأجهزة الشرطة (من أفراد الأسرة (المقيمين عادة مع الأسرة)، سواء كانوا متواجدين بالأسرة أو غائبين عنها وقت الزيارة.
- الطلبة من أفراد الأسرة الذين يدرسون ويقيمون خارج أسرهم بمساكن عامة، مثل (بيوت الطلبة وبيوت الشباب ودور الضيافة).
- الخدم إذا اشتركوا مع الأسرة في المسكن والمأكل، ويجب تضمين بيانات إنفاق الأسرة ما تنفقه على الخدم، أما ما ينفقه الخدم على أنفسهم من الأجر الذي يتقاضونه فلا يدخل ضمن إنفاق الأسرة.

ثانيًا: مفهوم الاستهلاك

مفهوم الاستهلاك

يعرف الاستهلاك بأنه استخدام السلع والخدمات في إشباع حاجات الإنسان الفردية والاجتماعية، وهو الهدف النهائي لكل نشاط اقتصادي، ويعتبر الاستهلاك أحد مكوِّنات الدخل القومي لأية دولة، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع، ولا يقتصر الاستهلاك على إشباع الحاجات البيولوجية باستهلاك الطعام والشراب، بل يشمل الحاجات الاجتماعية والثقافية لتقديم الهدايا والاحتفالات الدينية والاجتماعية.

العوامل المحددة للاستهلاك

أولا: العوامل الاقتصادية، ومن أهمها:

- دخل الفرد القابل للتصرف فيه: ويعتمد حجم دخل الفرد على عدة عوامل، مثل: الدخل القومي - السياسات المالية والاجتماعية السارية - مقدار مساهمة الفرد في العملية الإنتاجية. ويتوقف حجم الاستهلاك من الدخل الفردي على عدة عوامل، مثل الميل للاستهلاك والمستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل غير الاقتصادية كالعادات والتقاليد والرغبة في المحاكاة...إلخ.
- نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية: حيث يؤدِّي التوزيع غير العادل للدخل إلى انخفاض قيمة الاستهلاك العائلي.
- أسعار السلع والخدمات، ومدى تدخُّل الحكومة في تحديد مستويات معينة لأسعار السلع والخدمات.
- هيكل ومصادر السلع المعروضة في الأسواق.
- سعر الفائدة.
- مستوى البطالة.

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية، ومن أهمها:

- العوامل الاجتماعية: وهي أكثر ثباتا من العوامل الاقتصادية، ومن أهمها: القيم السائدة والعادات والتقاليد، سواء على أساس ديني أو ثقافي، ويدخل ضمنها أثر التقليد والمحاكاة، كما تتضمن العوامل الاجتماعية أيضا عدد أفراد الأسرة (حيث يقلّ نصيب الفرد من الاستهلاك بزيادة عدد أفراد الأسرة)، وأخيرا خصائص السكان وتوزيعهم على الريف والحضر، والتركيب المهني والعمري لهم.
- العوامل السياسية: وأهمها مدى توفر الاستقرار السياسي، والنظام السياسي السائد.
- العوامل النفسية والسلوكية: وتضم مجموعة كبيرة من المتغيرات، مثل: توقُّع زيادة الدخل في فترات مقبلة، والخوف من حدوث اضطرابات أو أزمات أو حروب.

الاستهلاك والفقر

يمثل الاستهلاك الجزء الأكبر من الدخل، حيث يتصرف به الإنسان لإعادة إنتاج قوة عمله واستمرار الحياة بحيث يؤدِّي ذلك مرة ثانية لإعادة إنتاج دخل جديد، فإذا توقف الاستهلاك توقفت عمليات البيع والشراء والبناء وتوقف الإنتاج.

بالنسبة للعلاقة بين الفقر والاستهلاك، يمكن تعريف الفقر بأنه انخفاض مستوى استهلاك الأسرة عن خط الفقر، كما أن أحد مفاهيم الفقر هو حرمان الفرد من الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والسكن والملابس والمياه. وبشكل عام فكلما زادت حدة الفقر انخفض الاستهلاك.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ملامح نمط إنفاق الأسرة المصرية، 2011.

ثالثًا: مفهوم الدخل والإنفاق

مفهوم الدخل

يتكون دخل الأسر المعيشية من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة المعيشية، نقدًا أو عينًا أو خدمات، سنويًّا أو على فترات أقرب، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة، وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري، وهي لا تخفض صافي أصول الأسرة المعيشية من خلال انخفاض أصولها النقدية أو التصرف بسائر أصولها المالية أو غير المالية أو زيادة خصومها.

الدخل من العمل

يشمل إيرادات المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصفة متصلة بالعمل دون غيره، وفق تعريفه في القرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل، وهو يتألف من الدخل من العمل بأجر، والدخل من العمل للحساب الخاص.

الدخل من الملكية

يعرّف على أنه الإيرادات المستمدة من ملكية الأصول (عائدات استخدام الأصول) المقدمة للغير ليستخدمها، وهي عائدات نقدية في العادة، من الأصول المالية (الفوائد والأرباح)، ومن الأصول غير المالية (الإيجارات) ومن الإتاوات (عائد خدمات تسجيل البراءات أو حقوق المؤلف).

الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية من خدمات لاستهلاكها الخاص

يتألف من صافي القيمة المقدرة لخدمات السكن التي يقدمها مالك أو شاغل المسكن، ومن الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر، والخدمات من السلع المعمرة الاستهلاكية للأسرة المعيشية.

الدخول من التحويلات

التحويلات هي إيرادات لا يعطي متلقيها مقابلها أي شيء للمانح كعائد مباشر للإيرادات، ويمكن أن تشمل التحويلات نقدا (بالمعنى النقدي) أو سلعا أو خدمات. والتحويلات الجارية هي التحويلات التي تتكرر في العادة على نحو منتظم (تتصل بالفترة المرجعية المستخدمة للدخل)، وتكون على الأرجح صغيرة ومتاحة للاستخدام خلال الفترة المرجعية.

إنفاق الأسرة

يعرّف على أنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية والنفقات غير الاستهلاكية للأسرة المعيشية. والنفقات غير الاستهلاكية هي النفقات التي تتحملها أسرة معيشية فيما يتصل بالتحويلات الإلزامية وشبه الإلزامية إلى الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح والأسر المعيشية الأخرى دون حيازة أي سلع أو خدمات مقابل إشباع احتياجات أفرادها، ويمثل إنفاق الأسرة المعيشية مجموع النفقات التي يتعين على الأسرة المعيشية أن تتحملها لإشباع احتياجاتها واستيفاء التزاماتها "القانونية".

المصدر: منظمة العمل الدولية، إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية، 2003.

القسم الثاني

تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المعيشية عالميًّا

يتناول هذا القسم:

- تأثير الجائحة على الاقتصاد عالميًّا
- تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المعيشية عالميًّا
- تأثير جائحة "كوفيد-19" على الحماية الاجتماعية عالميًّا
- مقارنة بين وضع الأسر في بعض دول العالم

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، والتي أحدثتها جائحة "كوفيد-19"، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية منذ ما يزيد على قرن من الزمان. وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، وسيكون التعافي منها متفاوتًا بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية.

أولًا: تأثير الجائحة على الاقتصاد عالميًّا

تأثير الجائحة على الفقر المدقع على مستوى العالم

أدت جائحة "كوفيد-19" إلى زيادة عدد الفقراء في عام 2020 بنحو 97 مليون شخص، وهذا يمثل انخفاضًا بنحو 20 مليون شخص عن آخر تقديرات.

تأثير جائحة "كوفيد-19" هو الأكبر بالنسبة للفئات الأشد فقرا في العالم، ففي عام 2021، انخفض متوسط دخل الـ40% الأشد فقرا من السكان في توزيع الدخل العالمي بنسبة 6.7% عن توقعات ما قبل الجائحة، في حين انخفض متوسط دخل الـ40% الأشد ثراء من السكان بنسبة 2.8%. والسبب في هذا الاختلاف الكبير هو أن الـ40% الأشد فقرا من السكان لم يبدؤوا في استعادة خسائر دخلهم، في حين استعاد الـ40% الأكثر ثراء ما تجاوز 45% من خسائر دخلهم الأولية. وبين عامي 2019 و2021، انخفض متوسط دخل الـ40% الأشد فقرا من السكان بنسبة 2.2%، في حين لم ينخفض متوسط دخل الـ40% الأعلى ثراء إلا بنسبة 0.5%.

عدد الفقراء على مستوى العالم خلال الفترة (2015- 2021)

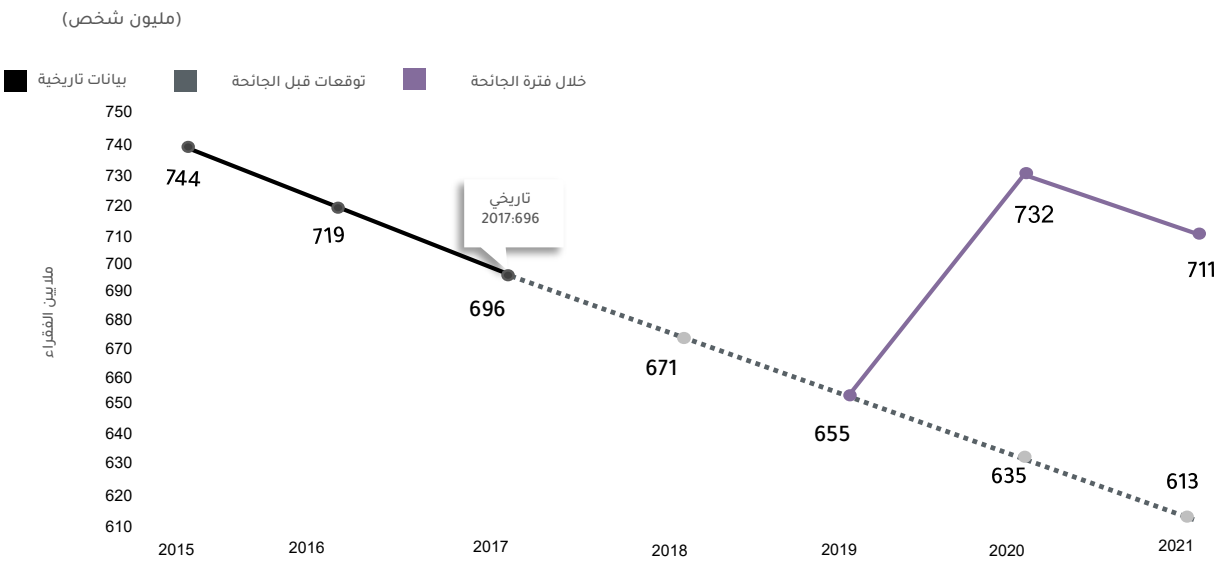

Source: https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-2021-cimednap-renroc-gninrut-ytrevop-labolg-19

النسبة المئوية لفقدان الدخل حسب مستويات الدخل بسبب جائحة "كوفيد-19" خلال عامي 2020 و2021

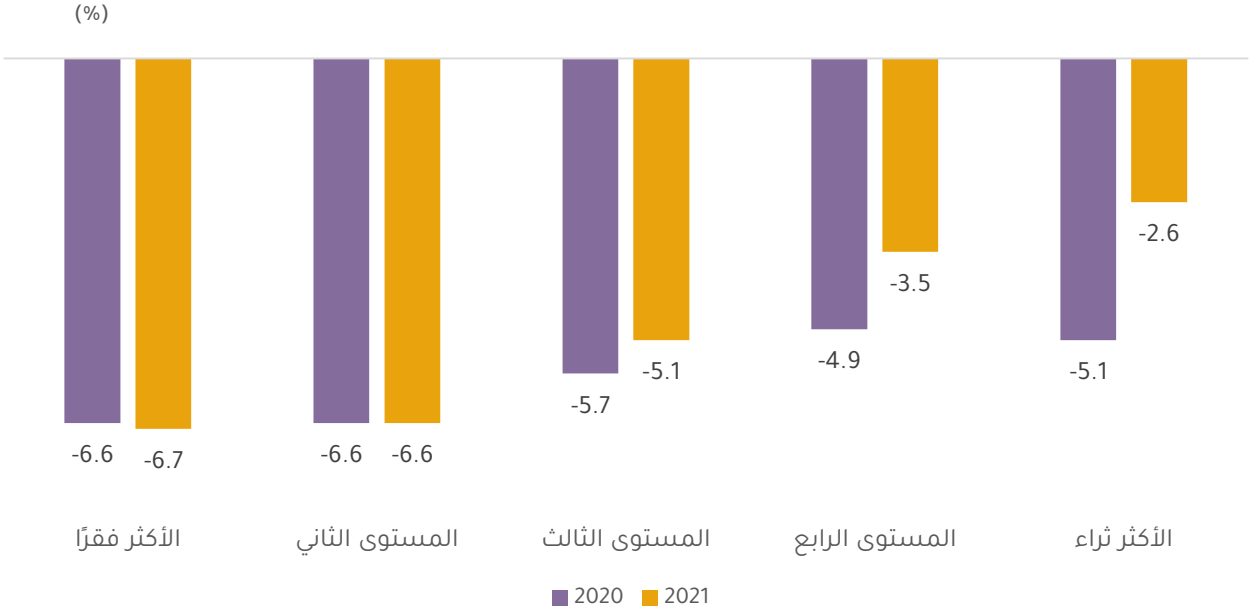

Source: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/jayht-kwrwna-ttrk-artha-mn-tzayd-alfqr-waltfawtat-almtbaynt

تأثير الجائحة على معدلات التشغيل

وفقًا لمنظمة العمل الدولية، فقد انخفض معدل توظيف الإناث بنسبة 4.2% خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهو ما يمثل انخفاضًا قدره 54 مليون وظيفة.

ويرجع هذا الانخفاض في معدلات التوظيف إلى حد كبير إلى تأثير عمليات الإغلاق على القطاعات، مثل التصنيع والخدمات، وهي القطاعات التي ترتفع نسبة تمثيل الإناث بها، علاوة على ذلك، تعمل الإناث بصورة أكبر في القطاعات غير الرسمية.

وعلى مستوى المناطق، شهدت الدول العربية أكبر نسبة ارتفاع في معدلات التشغيل خلال عام 2021، حيث ارتفعت معدلات التشغيل بين الإناث بنسبة 5.6% مقارنة بالذكور 3.7%.

نسبة التغير في معدلات التشغيل بالمناطق وفقًا للنوع خلال عام 2021

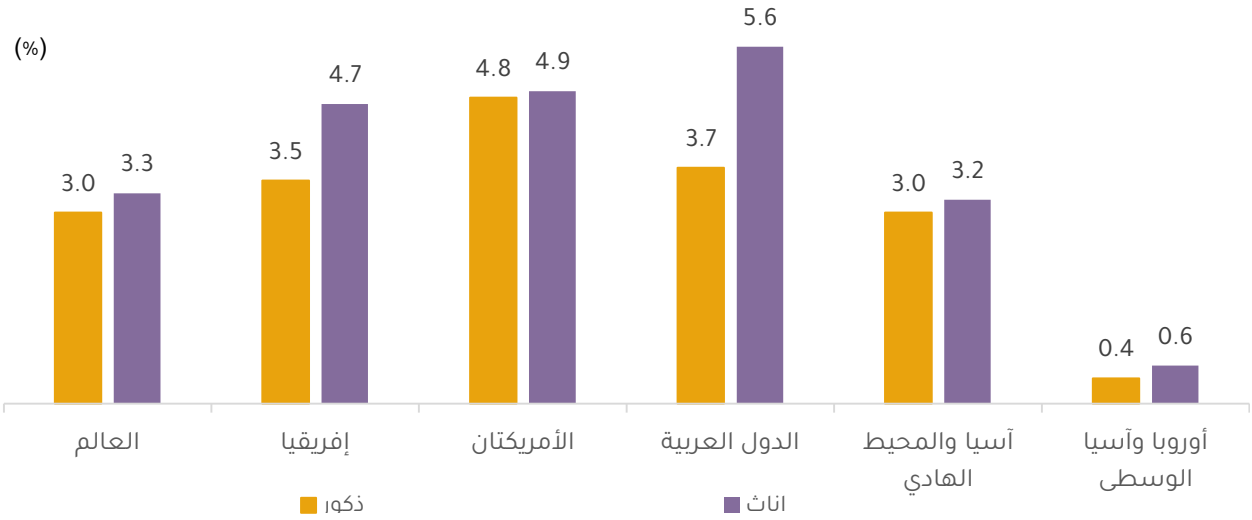

source: ILO. Building Forward Fairer: Women's rights to work and at work at the core of the COVID-19 recovery

ثانيًا: تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المعيشية عالميًّا

لقد تسببت جائحة "كوفيد-19" في خسائر فادحة لمئات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، لكن الأطفال وأسرهم هم من يتحملون الوطأة الأشد للأزمة الاقتصادية الناشئة عن الجائحة، فقبل الجائحة كان ترجُّح أن يعيش الأطفال في الفقر المدقع يزيد بضعفين عنه بين البالغين. وحاليًّا، قد يشهد عدد الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر في بلدانهم زيادة تصل إلى 117 مليونا؛ مما يجعل مستقبل 700 مليون طفل أقل وضوحًا[1].

كانت الآثار الاقتصادية للجائحة بالغة الحدة في الاقتصادات الصاعدة، حيث كشفت حالات فقدان الدخل الناجمة عنها عن أوجه الهشاشة الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل، حيث يرى أكثر من 50.0% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة أنها لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل، وكان جزء كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة مثقلا بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون غير المستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه صعوبة في خدمة تلك الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير الصحة العامة إلى انخفاض حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات.

يرى أكثر من 50.0% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة أنها لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل.

تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المعيشية

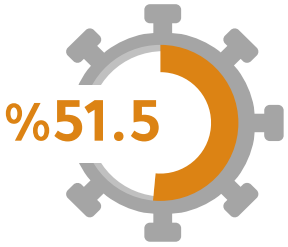

أفاد 51.5% من الأسر المعيشية في الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بأن شخصًا بالغًا في كل أسرة استغنى عن تناول وجبة واحدة على الأقل بسبب نقص الموارد، مقارنة بنحو 33.8% من الأسر المعيشية في الدول الأخرى غير المؤهلة.

أفاد نحو 29.4% من الأسر المعيشية بتوقفهم عن العمل في الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة مقابل 39.3% في الدول غير المؤهلة.

تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المعيشية

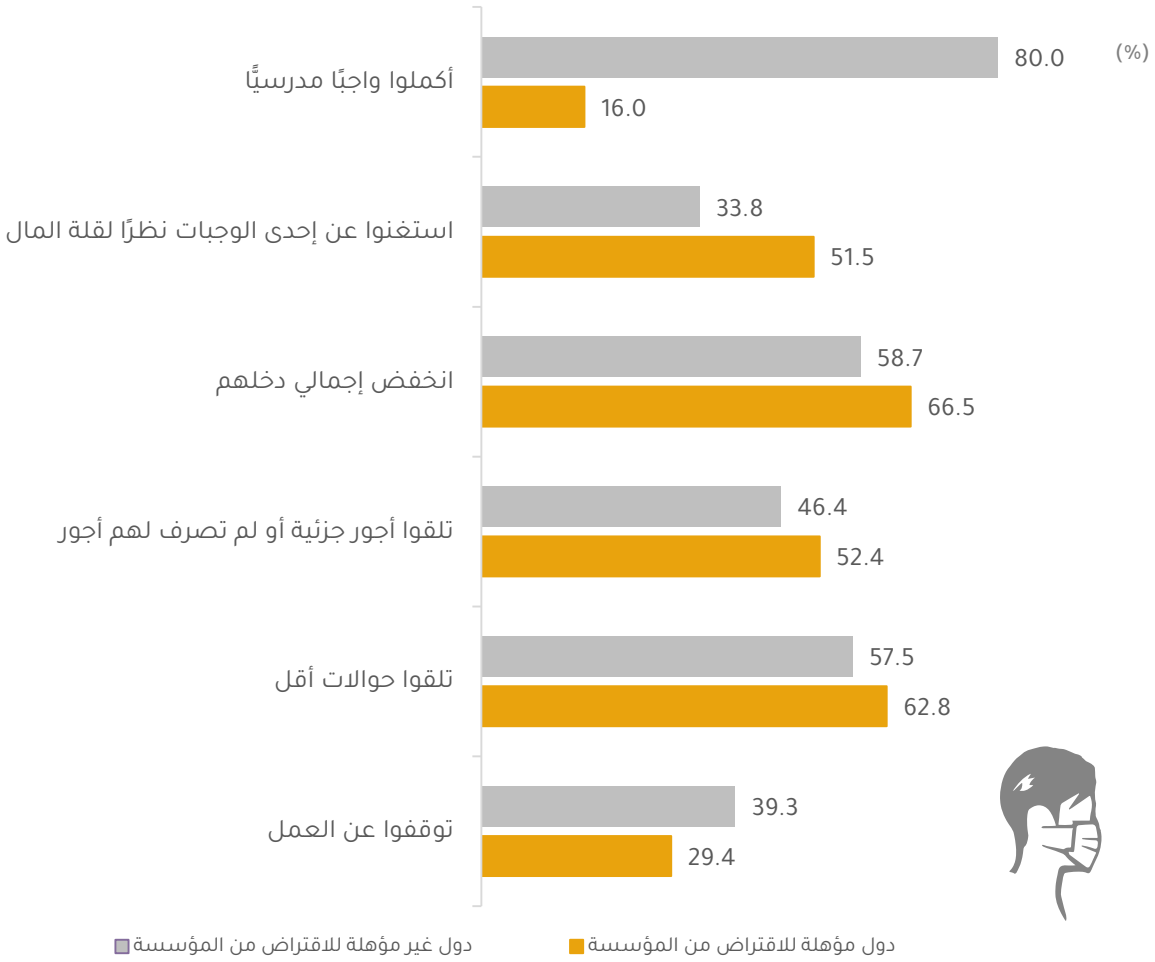

Source: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-twthr-jayht-kwrwna-ly-alasr-almyshyt-fy-albldan-alashdw-fqraan-afkar-mn-almswh-alhatfyt

نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية عالميًا

-4.9%

انخفضت نسبة نمو نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على مستوى العالم لتصل إلى -4.9% عام 2020 مقابل 2.5% عام 2019.

النسبة المئوية للنمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على مستوى العالم خلال الفترة (2000- 2020)

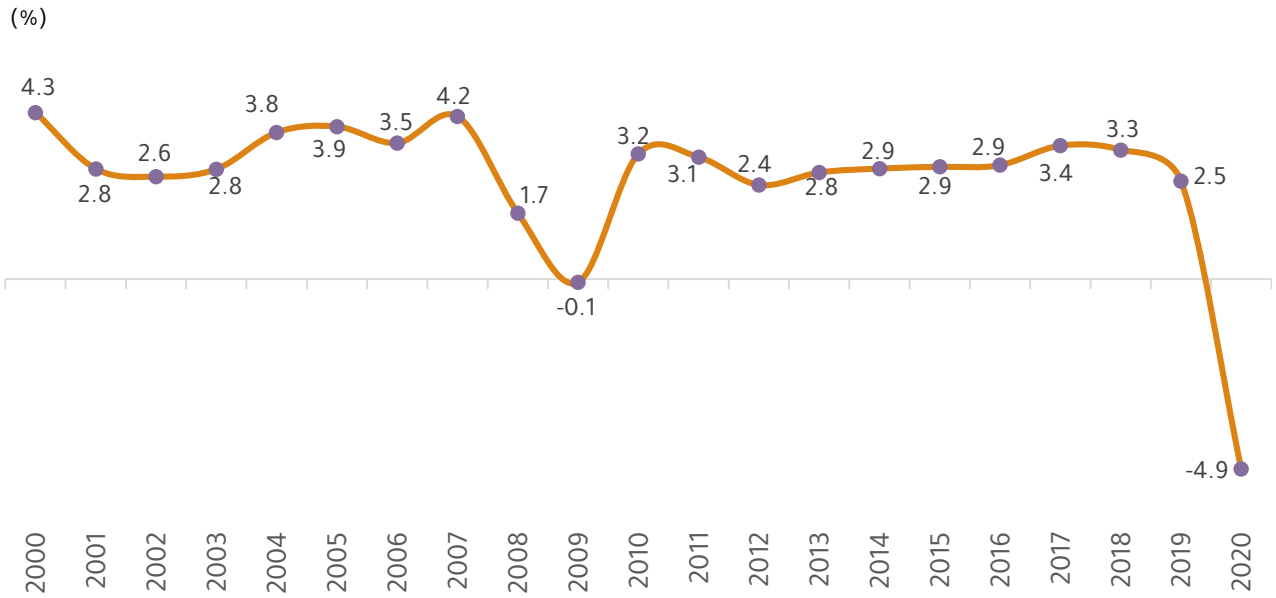

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.PRVT.KD.ZG

تأثير جائحة "كوفيد-19" على دخل الأسر

وفقًا لنتائج مسح أجراه البنك الدولي بالتعاون مع اليونيسيف على عينة من 35 دولة نامية، فقد أشار نحو 55.0% من الأسر التي ليس لديها أطفال إلى انخفاض الدخل الإجمالي لها منذ تفشي جائحة "كوفيد-19"، وقد ارتفعت هذه النسبة بين الأسر التي لديها طفلان على الأكثر لتصل إلى 68.0%، ونحو 76.0% بين الأسر التي لديها أكثر من ثلاثة أطفال.

وفيما يتعلق بالدخل من العمل (الأجور)، أشار نحو 56.0% من الأسر التي ليس لديها أطفال، ونحو 60.0% من الأسر التي لديها طفلان على الأكثر، ونحو 63.0% للأسر التي لديها العديد من الأطفال، إلى انخفاض أجورهم منذ انتشار الجائحة.

كما أشار نحو 25.0% من الأسر التي لديها أطفال والأسر التي لديها طفلان على الأكثر، ونحو 24.0% من الأسر التي لديها أكثر من ثلاثة أطفال إلى توقفهم عن العمل منذ بدء انتشار الجائحة.

نسبة الأسر التي انخفض إجمالي دخلها منذ انتشار جائحة "كوفيد-19"

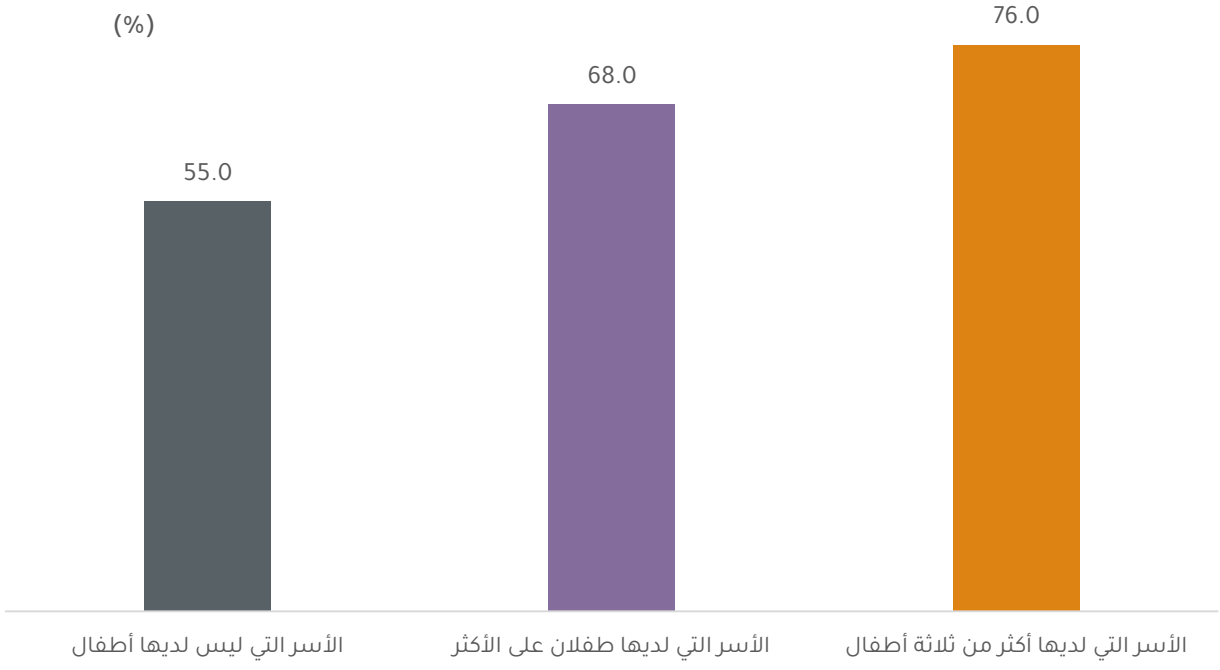

Source: World bank, Unicef, The Impact of COVID-19 on the welfare of households with children. 2022.

ثالثًا: تأثير جائحة "كوفيد-19" على الحماية الاجتماعية عالميًّا

تدابير الحماية الاجتماعية في الدول العربية

وُجهت الحصة الكبرى حوالي 50.0% من الإنفاق المخصص للحماية الاجتماعية، على الصعيد العالمي وفي المنطقة العربية، نحو تدابير المساعدة الاجتماعية، وكانت تدخلات المساعدة الاجتماعية هي الأكثر شيوعًا في أقل الدول نموًا، حيث شكلت 5.6% من الدعم المتصل بالحماية الاجتماعية، في حين ذهبت الحصة الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي إلى برامج سوق العمل.

نسبة تدابير الحماية الاجتماعية في الدول العربية وفقًا للمناطق عام 2021

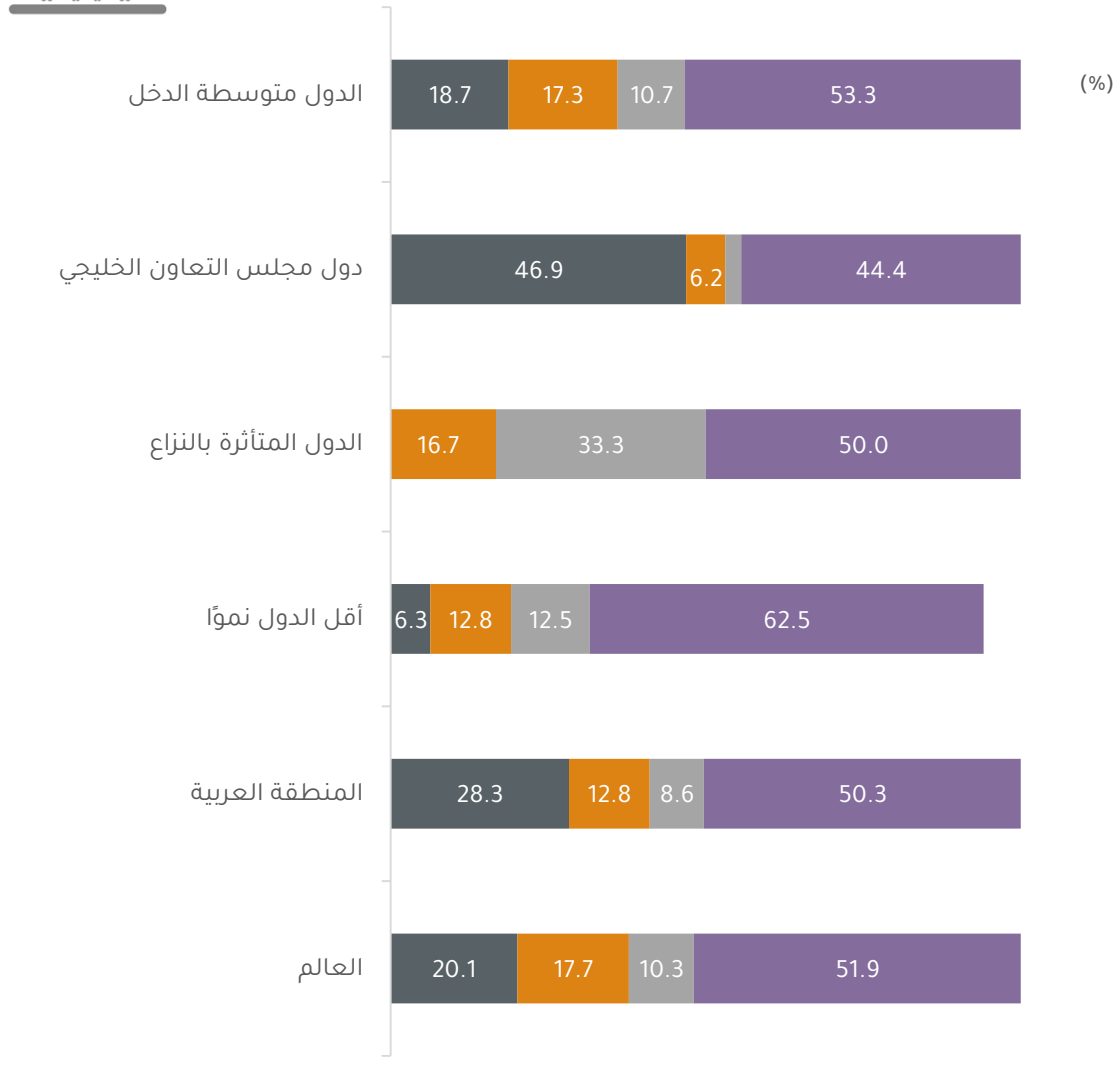

المصدر: الإسكوا، جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية: فرصة لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية، 2021.

تكيف الأسر المعيشية مع المساعدات الاجتماعية

أفاد 36.9% من الأسر المعيشية في الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بأنهم اضطروا لخفض استهلاك السلع للتكيف مع التغيرات الجديدة، مقابل 46.6% من الأسر المعيشية في الدول الأخرى غير المؤهلة.

أفاد 26.0% من الأسر المعيشية باستخدامهم لمدخرات الطوارئ مقابل 18.8% في الدول غير المؤهلة.

Source: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-twthr-jayht-kwrwna-ly-alasr-almyshyt-fy-albldan-alashdw-fqraan-afkar-mn-almswh-alhatfyt

رابعًا: مقارنة بين وضع الأسر في بعض دول العالم

نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية

تأتي مصر في المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث نسبة نمو نفقات استهلاك الأسر المعيشية خلال عام 2020، حيث بلغت النسبة بها 7.3% مقابل 7.4% في سلطنة عمان، و-24.2% في سوريا.

النسبة المئوية للنمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في مصر مقارنة ببعض الدول العربية عام 2020

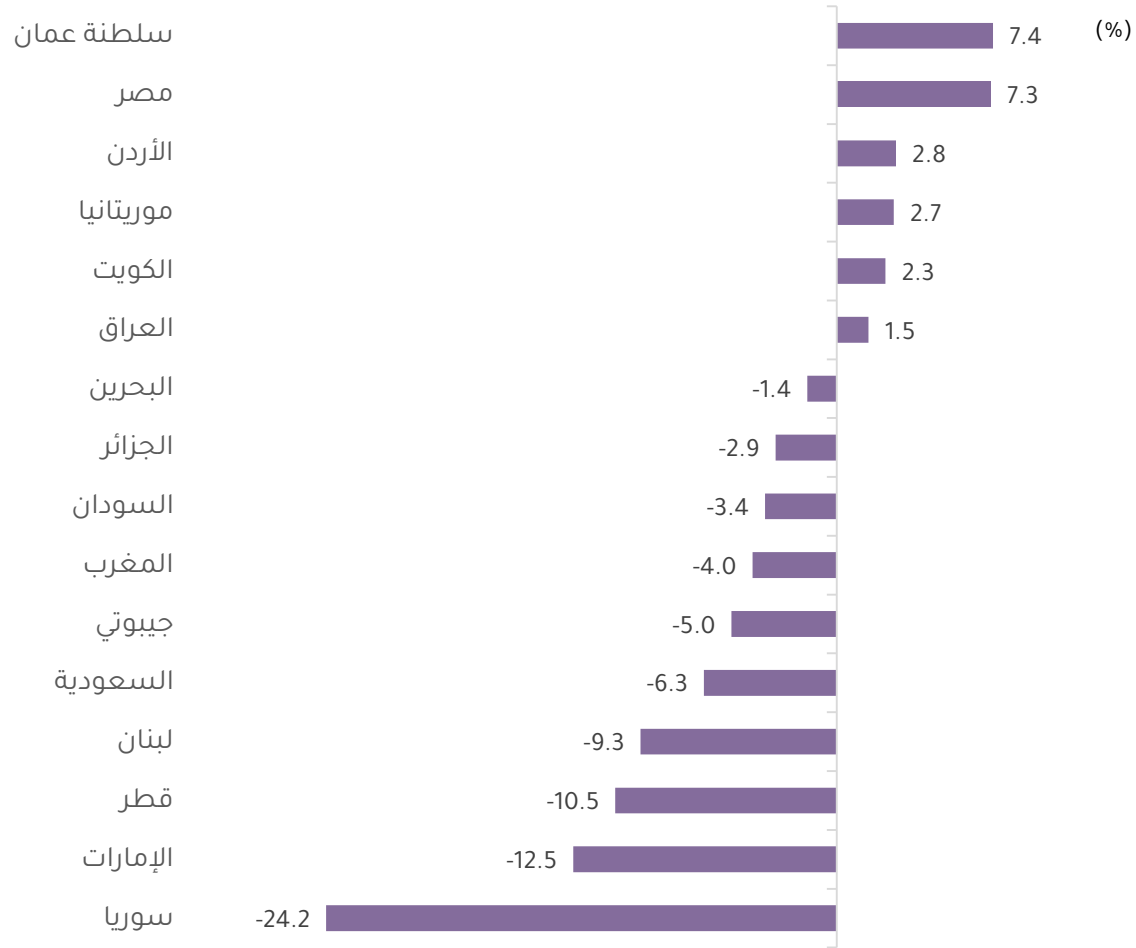

بيانات الكويت، العراق، البحرين، سوريا عام 2019.

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.PRVT.KD.ZG

استهلاك الأسرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يأتي الصومال في مقدمة الدول من حيث نسبة استهلاك الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 158.9% عام 2020، مقابل 26% في قطر.

تأتي مصر في المرتبة السادسة بين الدول العربية في قيمة المؤشر بنسبة 85.8%، مقابل متوسط عالمي بلغ 63.69%.

نسبة استهلاك الأسر للناتج المحلي الإجمالي في مصر مقارنة ببعض الدول العربية عام 2020

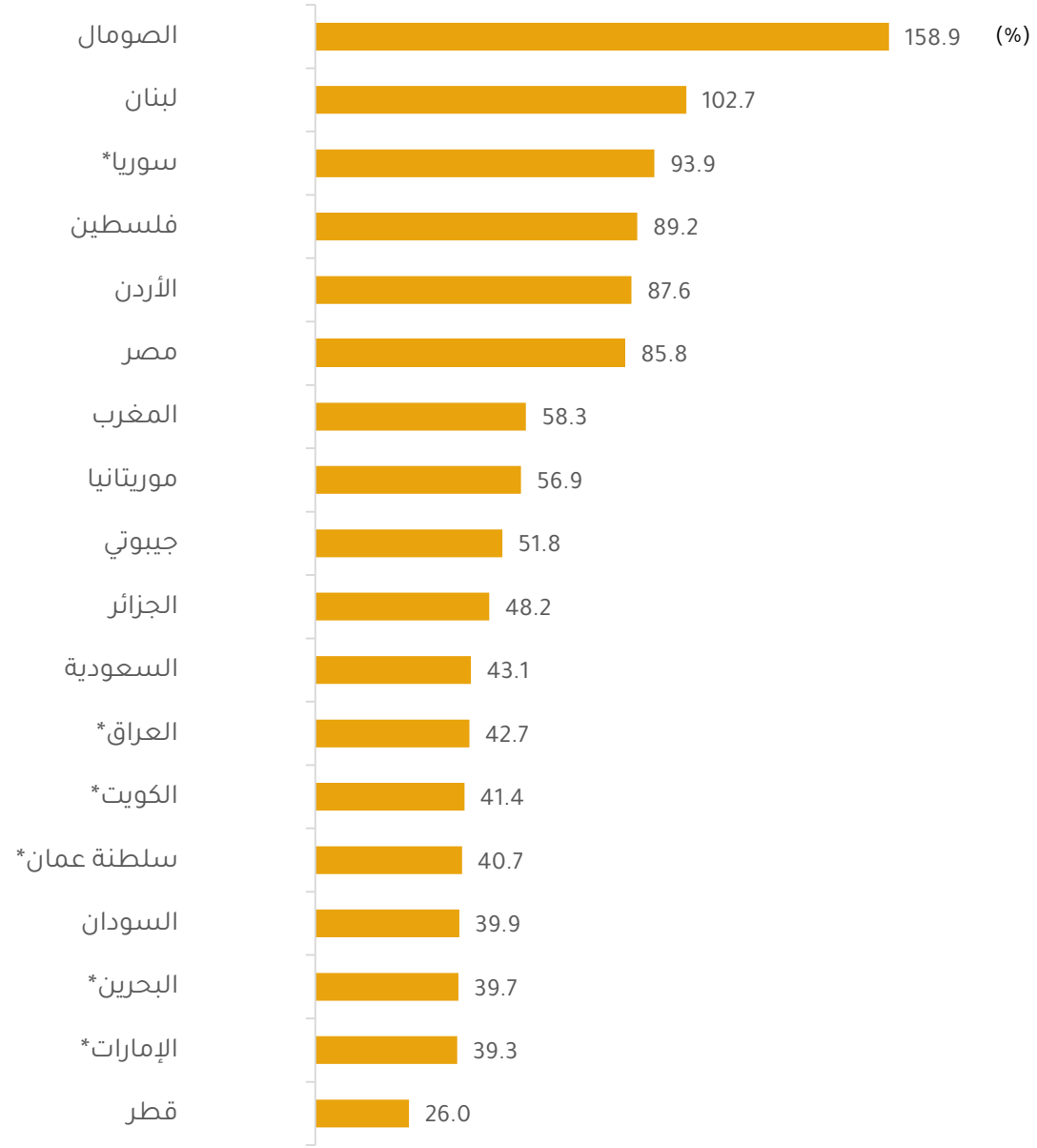

* بيان عام 2019

Source: https://www.theglobaleconomy.com/compare-countries/

مؤشر تكلفة المعيشة

هو مؤشر نسبي لأسعار السلع الاستهلاكية، بما في ذلك البقالة والمطاعم والنقل والمرافق، ولا يشمل نفقات الإقامة مثل الإيجار، وكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك أن المؤشر أفضل.

تأتي مصر في المرتبة 127 بين 139 دولة على مستوى العالم عام 2022 في مؤشر تكلفة المعيشة، وفي المرتبة الخامسة عشرة على مستوى الدول العربية.

تأتي الجزائر في المرتبة الأولى بين الدول العربية في مؤشر تكلفة المعيشة، تليها تونس، بينما يأتي لبنان في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية.

مؤشر تكلفة المعيشة على مستوى العالم خلال عام 2022

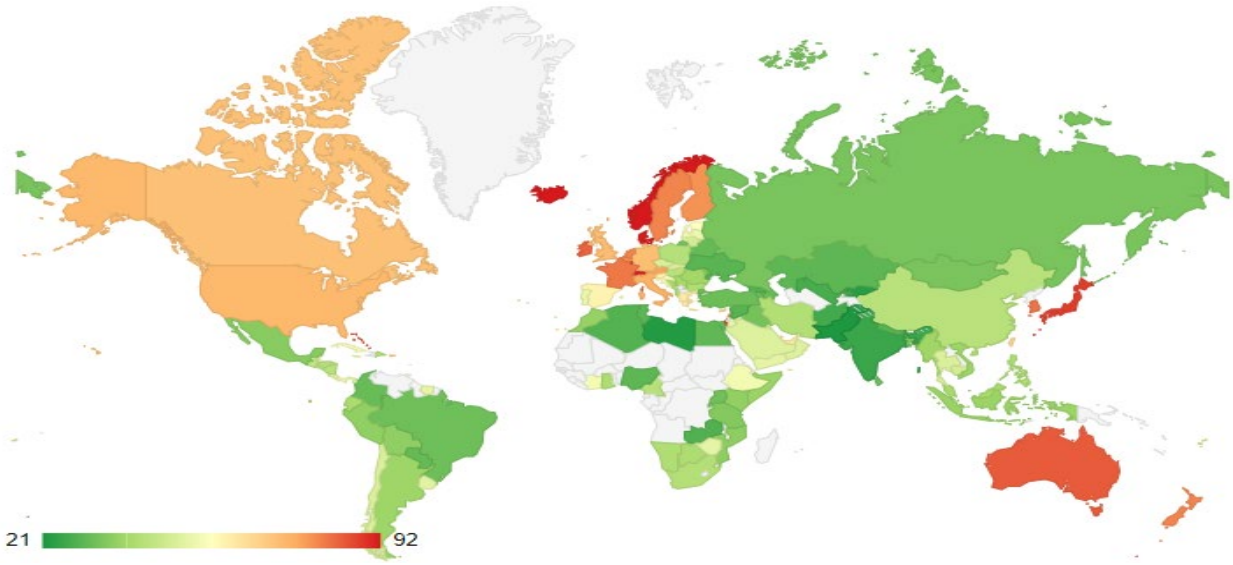

Source: https://www.numbeo.com/cost-of-living/rankings_by_country.jsp

مؤشر تكلفة المعيشة في مصر مقارنة ببعض الدول العربية عام 2022 (نقطة)

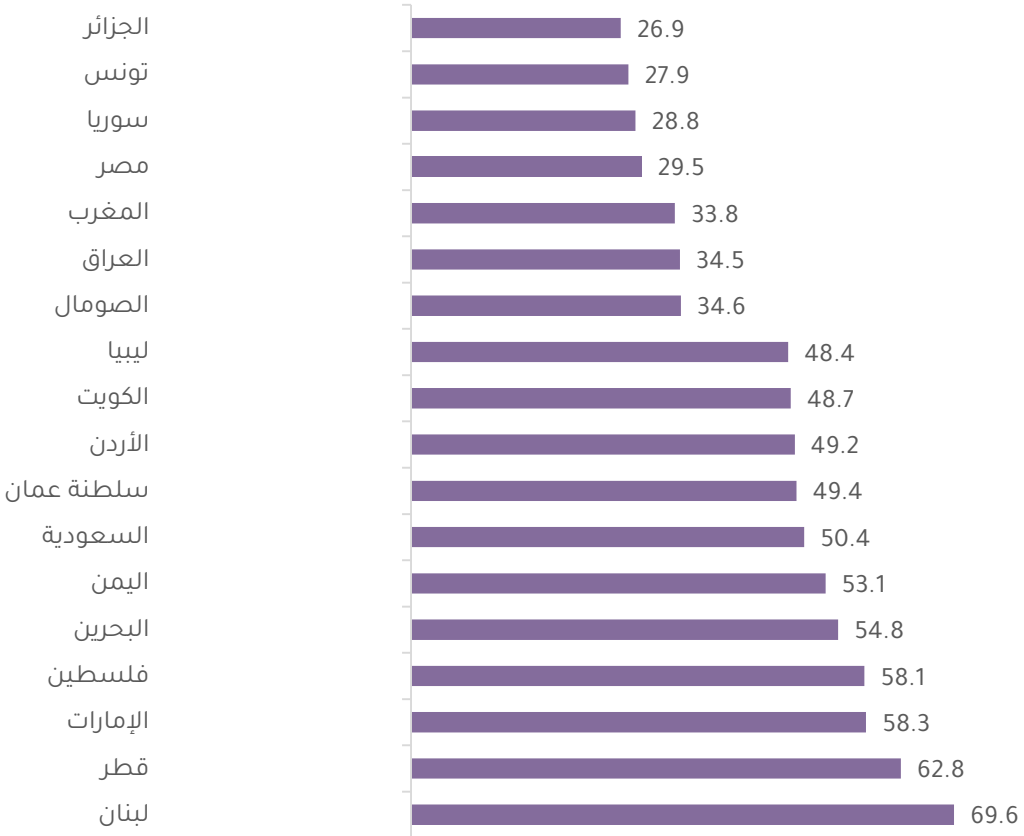

Source: https://www.numbeo.com/cost-of-living/rankings_by_country.jsp

مؤشر المخاطر والمكافآت للمواد الغذائية

47.5 هو متوسط مؤشر المخاطر والمكافآت للمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الربع الثاني 2022.

الإمارات العربية المتحدة هي السوق الأكثر جاذبية في المنطقة لمستثمري المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، حيث حصلت على 66.9 نقطة، لتحتل المرتبة 14 عالميًا.

تأتي مصر في المرتبة الخامسة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحصلت على 53.0 نقطة، لتحتل المرتبة 46 على مستوى العالم.

مؤشر المخاطر والمكافآت للمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الربع الثاني 2022 (نقطة)

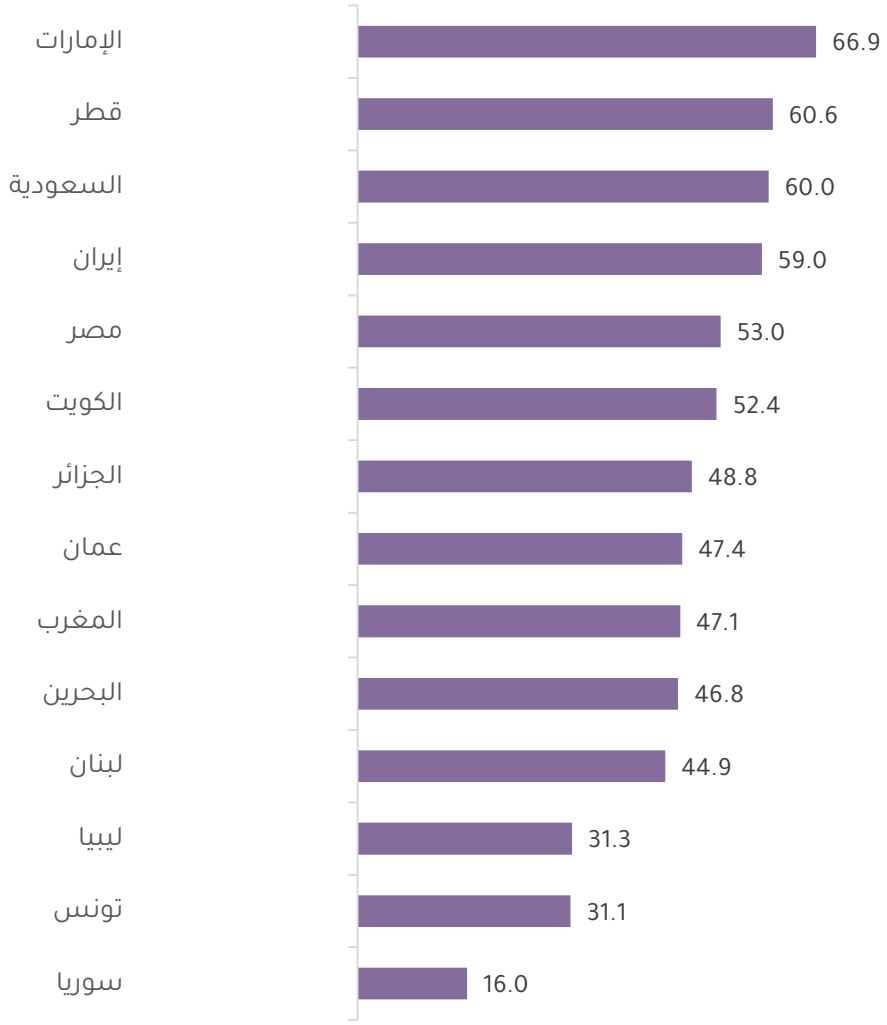

المصدر: فيتش سوليوشنز.

القسم الثالث

تأثير جائحة "كوفيد-19" على الأسر المصرية

يتناول هذا القسم:

- تأثير الجائحة على دخل الأسر المصرية
- تأثير الجائحة على إنفاق الأسر المصرية
- التوقعات المستقبلية بشأن إنفاق الأسر المصرية

يهدف هذا القسم إلى إلقاء الضوء على المصادر المختلفة لدخل الأسرة المصرية في ظل جائحة "كوفيد-19" مقارنة بالفترة السابقة للجائحة، وكذلك التعرف على مدى كفاية دخل الأسرة لاحتياجاتها الشهرية.

أولًا: تأثير الجائحة على دخل الأسر المصرية

تعتمد ثقة الأسر في الاقتصاد على حجم وكيفية الإنفاق، وهو دليل على استقرار الوضع الاقتصادي داخل الدولة. إضافة إلى ذلك، فإن إنفاق الأسر يشير أيضًا إلى حجم الطلب وحيوية السوق المصرية وتفضيلات المستهلك والمستوى المعيشي له، وهو ما يؤثر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

متوسط دخل الأسرة

ارتفع متوسط دخل الأسرة ليصل إلى 69.1 ألف جنيه خلال عام 2019/ 2020 مقابل 58.9 ألف جنيه عام 2017/ 2018، وقد ارتفع ليصل إلى 80.9 ألف جنيه في الحضر مقابل 59.7 ألف جنيه في الريف.

تطور متوسط الدخل السنوي للأسر المصرية خلال الفترة (2004/ 2005 -2019/ 2020)

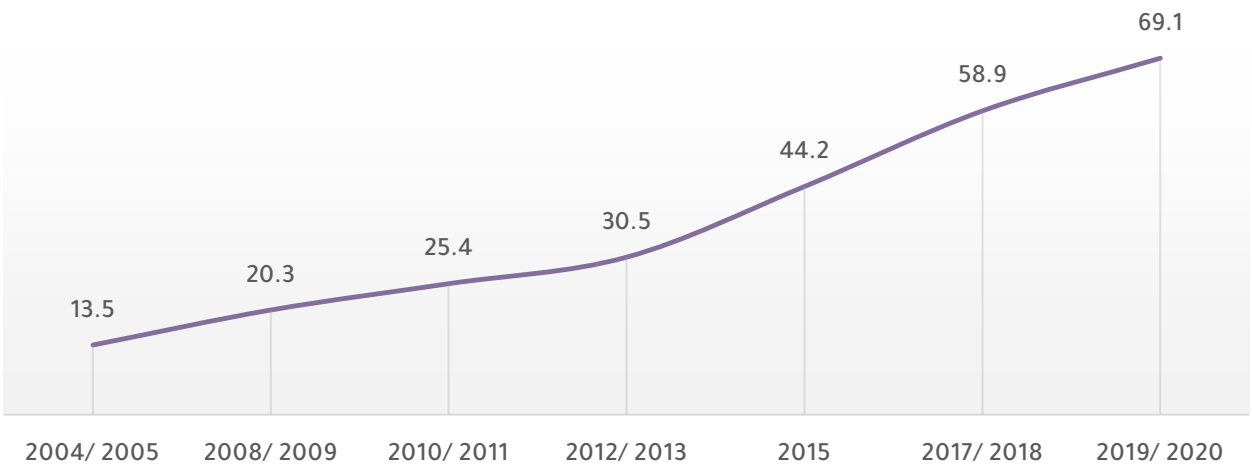

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مصادر دخل الأسرة

انخفضت نسبة الأسر التي يحصل أفرادها على دخل من العمل فقط خلال عام 2021، حيث بلغت النسبة نحو 46.9% مقارنة بنحو 48.7% خلال عام 2019.

63.5% من الأسر يحصلون على معاش التقاعد أو المعاش التأميني خلال عام 2021، ويعتبر معاش التقاعد أو المعاش التأميني من مصادر دخل الأسرة بخلاف الدخل من العمل.

ترتفع نسبة الأسر التي لديها دخل من مصدر آخر غير العمل وتحصل على معاش تقاعد أو معاش تأميني في المناطق الحضرية خلال عام 2021 لتصل إلى نحو 72.1% مقابل 56.5% من الأسر في المناطق الريفية.

التوزيع النسبي للأسر وفقًا لمصادر الدخل خلال عام 2021 مقارنة بعام 2019

(%)

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

61.1% من أرباب الأسر الإناث يحصلن على معاش التقاعد أو المعاش التأميني مقابل 67.0% من الذكور، وذلك خلال عام 2021.

ترتفع نسبة الأسر التي لديها دخل من مصدر آخر غير العمل وتحصل على معاش تقاعد أو معاش تأميني في أعلى مستوى للدخل لتصل إلى 82.4% خلال عام 2021 مقابل 45.5% من الأسر في أدنى مستوى للدخل.

نسبة الأسر وفقًا لمصادر دخل الأسرة من غير العمل خلال عام 2021 (%)

المصدر	حضر	ريف	الإجمالي
معاش تقاعد/ تأميني	72.1	56.5	63.5
مساعدات حكومية/ معاش ضمان	21.4	37.2	30.1
مساعدات من الأهل	5.4	4.2	4.7
راتب تجنيد	4.1	7.3	5.9
مدخرات تدر دخلا (شهادات استثمار - دفتر توفير - حساب في البنك)	2.5	1.0	1.7
نفقة من الزوج	2.4	1.0	1.6
إيجار عقارات	1.8	0.5	1.1
مشروعات خاصة تدر دخلا (إيجار سيارة)	0.9	1.0	1.0
إيجار أرض زراعية	0.3	1.4	0.9
مساعدات غير حكومية	0.8	0.6	0.7
إرث	0.3	0.6	0.4

* سؤال متعدد الإجابات.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

مدى كفاية دخل الأسر المصرية لاحتياجاتها الشهرية

ارتفعت نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية خلال عام 2021 لتبلغ نحو 64.4% مقارنة بنحو 59.6% خلال عام 2019.

ترتفع نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية في المناطق الريفية خلال عام 2021 لتصل إلى نحو 64.9% مقابل 63.8% من الأسر في المناطق الحضرية.

ترتفع نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية بمحافظة المنوفية خلال عام 2021، حيث بلغت نحو 84.0%، تلتها الأسر بمحافظة الفيوم (82.5%)، ثم الأسر بمحافظة أسيوط (80.4%)، بينما انخفضت نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية في محافظات جنوب سيناء وأسوان وقنا، حيث بلغت نحو 46.4% و50.3% و50.8% على الترتيب.

تنخفض نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية مع ارتفاع المستوى المعيشي للأسر، حيث بلغت النسبة 50.9% في المستوى الأعلى مقابل 74.2% في المستوى الأدنى.

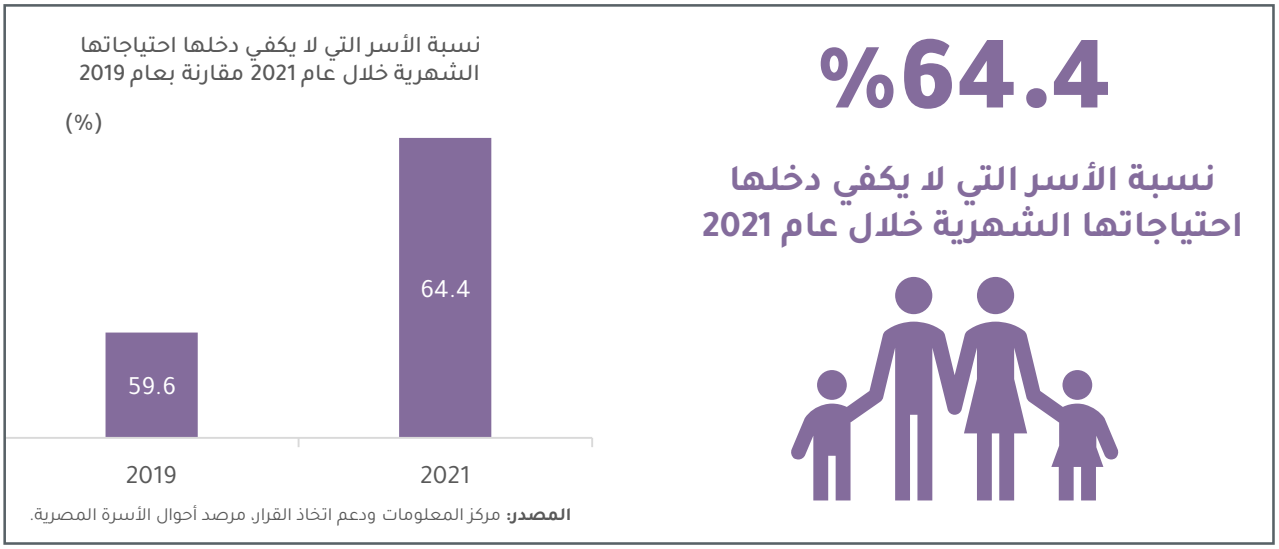

نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية طبقًا للمستوى المعيشي خلال عام 2021 (%)

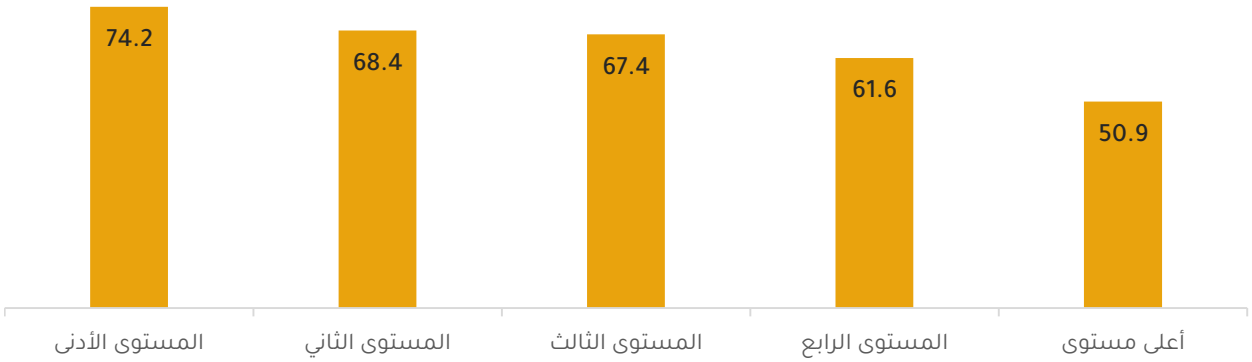

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

طرق التصرف في حالة عدم كفاية الدخل للاحتياجات الشهرية

62.0% من الأسر تلجأ إلى ترشيد استهلاكها في حالة عدم كفاية دخلها احتياجاتها الشهرية خلال عام 2021، مقابل 59.7% عام 2019، تليها نسبة الأسر التي تلجأ إلى السلف بنسبة 46.4% عام 2021 مقابل 52.7% عام 2019.

ترتفع نسبة الأسر التي تلجأ إلى ترشيد استهلاكها في حالة عدم كفاية دخلها لاحتياجاتها الشهرية في المناطق الحضرية خلال عام 2021، لتبلغ نحو 64.1% من الأسر مقابل 60.3% في المناطق الريفية.

ترتفع نسبة الأسر التي تلجأ إلى ترشيد استهلاكها في حالة عدم كفاية دخلها لاحتياجاتها الشهرية في أعلى مستوى للدخل خلال عام 2021، لتبلغ نحو 73.4% مقابل 53.2% في أقل مستوى للدخل.

طرق تصرف الأسر بالعينة في حالة عدم كفاية الدخل للاحتياجات الشهرية خلال عامي 2019 و2021

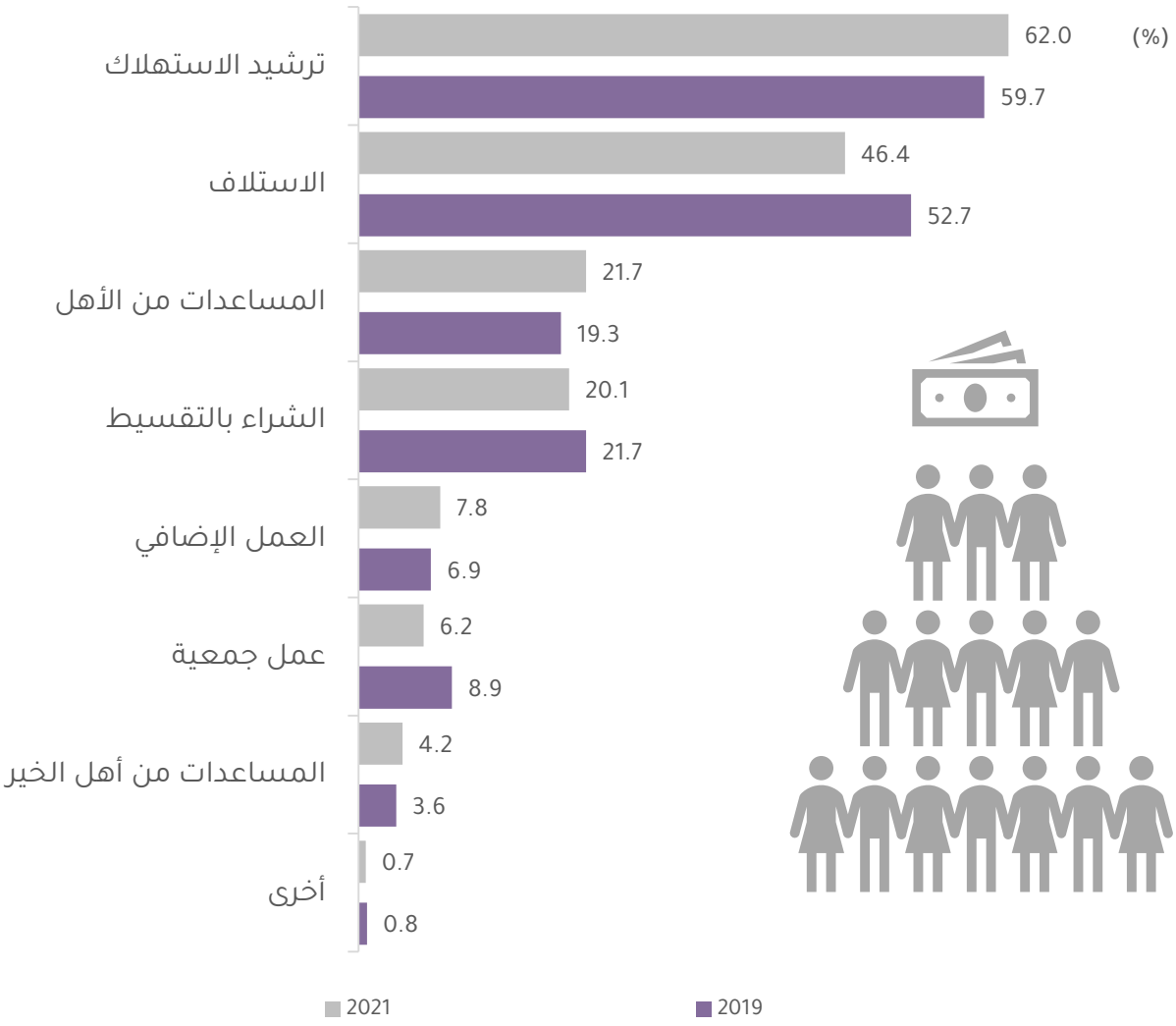

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

تأثير جائحة "كوفيد-19" على إجمالي الدخل الشهري للأسرة

الأسر الميسورة الحال في المناطق الحضرية أكثر تضررًا من تأثير الجائحة، لكن الفقراء قد يجدون صعوبة في التأقلم، فقد انخفض متوسط دخل الأسرة بمقدار 405 جنيهات (7.5%) للأسرة الواحدة شهريًا بين أبريل ويونيو 2020، ويرجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض في أنشطة قطاع الخدمات، والذي كان له التأثير الأقوى على جميع الأسر.

التغير في متوسط الدخل الشهري الإجمالي للأسرة خلال الربع الرابع 2019/ 2020 (%)

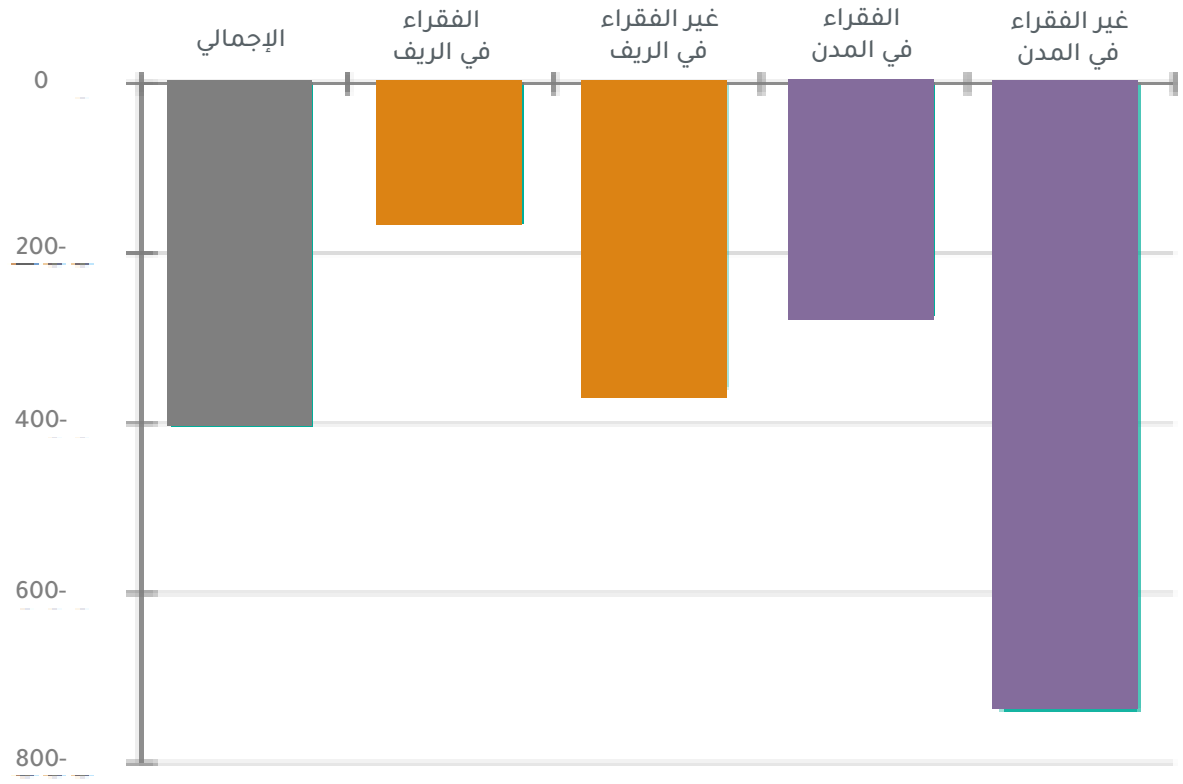

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تأثير "كوفيد 19" على الاقتصاد المصري، القطاعات الاقتصادية والوظائف والأسر، 2020.

ثانيًا: تأثير الجائحة على إنفاق الأسر المصرية

متوسط الإنفاق السنوي للأسر المصرية

وفقًا لبيانات مسح الدخل والإنفاق، بلغ متوسط الإنفاق السنوي للأسر المصرية عام 2019/ 2020 نحو 61.9 ألف جنيه على مستوى الجمهورية مقابل 51.4 ألف جنيه خلال عام 2017/ 2018، ويرتفع هذا المتوسط ليصل إلى 71.3 ألف جنيه في الحضر مقابل 54.5 ألف جنيه في الريف، وذلك خلال عام 2019/ 2020.

توجد اختلافات كبيرة في نمط الإنفاق على المجموعات الرئيسة للإنفاق، حيث يحتل الإنفاق على مجموعة الطعام والشراب المرتبة الأولى بنسبة 31.1%، يليه الإنفاق على المسكن ومستلزماته بنسبة 19.2%، وهناك تدني في نسب الإنفاق على التعليم، حيث بلغت النسبة 5.7%.

تطور متوسط الإنفاق السنوي للأسر المصرية خلال الفترة (2004/ 2005- 2019/ 2020)

(ألف جنيه)

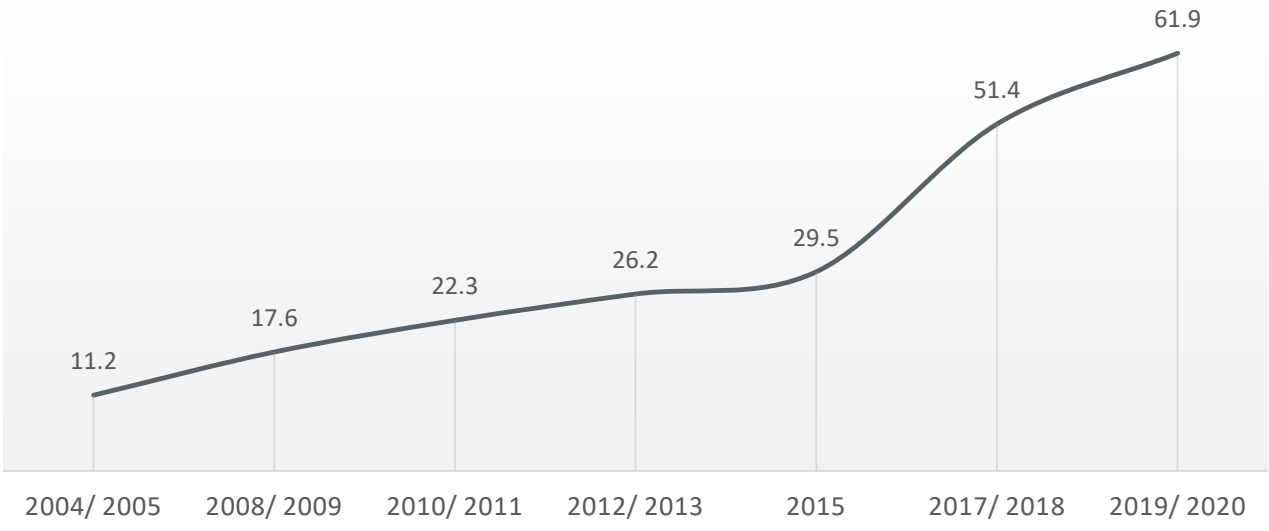

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التغير في مستوى إنفاق الأسر

زيادة إنفاق الأسر على الخدمات والسلع غير الغذائية خلال عام 2021، حيث سجل ارتفاع التغير في إنفاق الأسر 96.3% عام 2021 مقابل 75.8% عام 2019.

ثبات نمط إنفاق الأسر في المناطق الحضرية مقارنة بالأسر في المناطق الريفية خلال عام 2021، حيث ارتفع إنفاق الأسر بنسبة 96.3% في المناطق الحضرية مقابل 96.4% في المناطق الريفية.

زيادة إنفاق الأسر في محافظات الوجه القبلي والمحافظات الحدودية مقارنة بإنفاق الأسر في المحافظات الحضرية والوجه البحري خلال عام 2021، حيث ارتفع إنفاق الأسر بنسبة 97.3% في محافظات الوجه القبلي و97.2% في المحافظات الحدودية مقابل 95.9% في المحافظات الحضرية و95.7% في محافظات الوجه البحري.

نسبة التغير في إنفاق الأسر خلال عام 2021 مقارنة بعام 2019

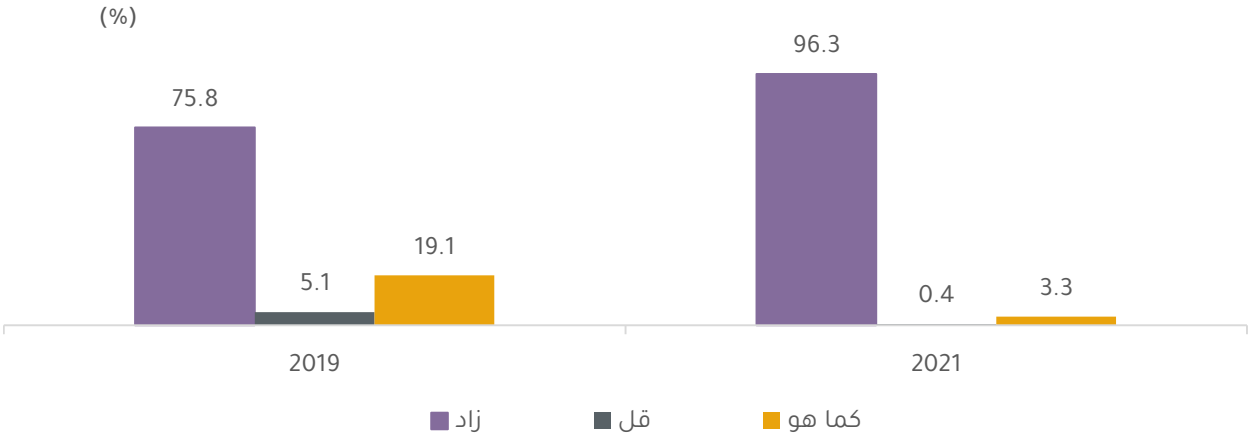

* عام 2019 تم السؤال مقارنة بالثلاث أشهر السابقة.
عام 2021 تم السؤال مقارنة بالعام السابق.

المصدر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

نسبة التغير في إنفاق الأسر وفقًا للأقاليم خلال عام 2021

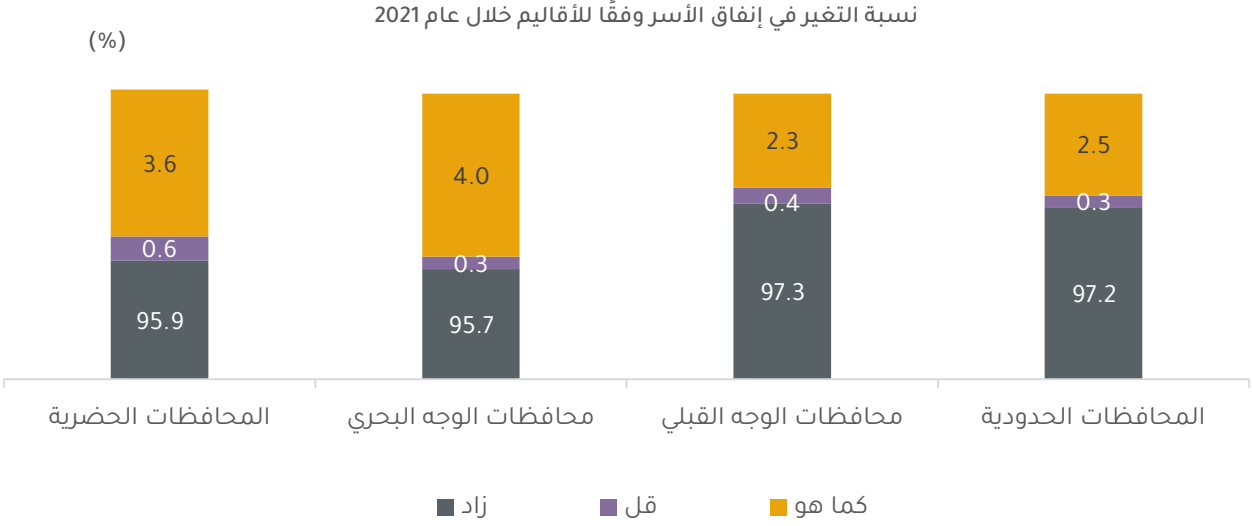

المصدر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسرة

بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسر المصرية عام 2019/ 2020 نحو 15.3 ألف جنيه على مستوى الجمهورية مقابل 12.31 ألف جنيه خلال عام 2017/ 2018، ويرتفع هذا المتوسط ليصل إلى 18.26 ألف جنيه في الحضر مقابل 13.08 ألف جنيه في الريف.

هناك اختلاف في نمط الإنفاق على المجموعات الرئيسة للإنفاق، حيث يحتل الإنفاق على مجموعة الطعام والشراب المرتبة الأولى بقيمة 4.75 آلاف جنيه، يليه الإنفاق على المسكن ومستلزماته بقيمة 2.94 ألف جنيه.

تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسرة خلال الفترة (2004/ 2005 -2019/ 2020)

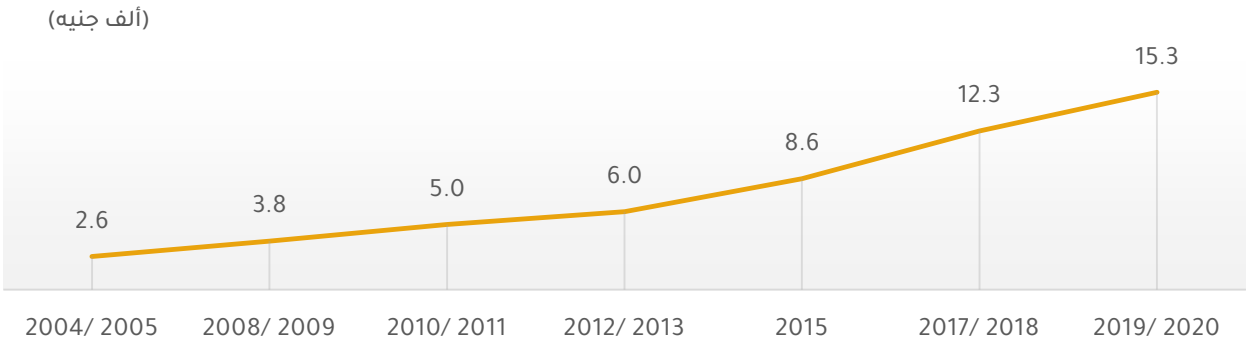

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الأسر المعيشية التي تعيل أطفالا خسرت جزءا من دخلها أثناء الجائحة

وفقًا لتقرير صدر عن اليونيسف والبنك الدولي، خسر ما لا يقل عن ثلثي الأسر المعيشية التي تعيل أطفالا جزءًا من دخلها منذ وقوع جائحة "كوفيد-19" قبل سنتين.

يعرض التقرير نتائج من بيانات جُمعت من 35 بلدًا، ويشير إلى أن النسبة الكبرى من الأسر التي تعيل ثلاثة أطفال أو أكثر تعاني من خسارة جزء من دخلها، فقد شهد أكثر من ثلاثة أرباع هذه الأسر المعيشية خسارة في الدخل، مقارنة مع 68% من الأسر المعيشية التي تعيل طفلا واحدا أو طفلين.

بينما كانت الأسر المعيشية التي تعيل ثلاثة أطفال أو أكثر هي الأكثر ترجُّحا لأن تعاني من خسارة في الدخل، كانت أيضًا الأكثر ترجُّحا لأن تحصل على مساعدة حكومية، حيث تمكنت 25% منها من الحصول على هذا الدعم، مقارنة مع 10% من الأسر المعيشية التي لا تعيل أطفالا، ويشير التقرير إلى أن ذلك ساعد في الحد من التأثيرات السلبية للأزمة على الأسر المعيشية التي تحصل على دعم.

يشير التقرير إلى أنه قبل جائحة "كوفيد-19" عانى طفل واحد من كل ستة أطفال في العالم – أي 356 مليونًا– من الفقر المدقع، حيث كافحت الأسر المعيشية للبقاء اعتمادًا على دخل يبلغ أقل من 1.90 دولار يوميا، وكان أكثر من 40% من الأطفال يعيشون في فقر متوسط، ونحو مليار طفل يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية، وقد ازداد هذا الرقم منذ ذلك الوقت بنسبة 10% نتيجة للجائحة.

Source: https://n3/lc.9uw01. march 2022.

خطر الجائحة على حياة الناس

91.9% من الأسر ترى أن جائحة "كوفيد-19" تمثل حاليا خطرا على حياة أفرادها، وترتفع النسبة في الحضر لتصل إلى 93.8% مقابل 90.3% في الريف.

الأسر في المحافظات الحضرية هي الأكثر إدراكًا أن جائحة "كوفيد-19" تمثل حاليًّا خطرا على حياة الناس بنسبة 94.3% مقابل 87.6% بمحافظات الحدود.

79.9% من إجمالي الأسر تأثرت بجائحة "كوفيد-19"، أغلبها في الحضر بنسبة 84.7% مقابل 76.1% في الريف.

الأسر في المحافظات الحضرية الأكثر تأثرًا بجائحة "كوفيد19" بلغت نسبة 88.7% مقابل 77.5% في محافظات الوجه البحري.

خطر الجائحة على حياة الناس خلال عام 2021

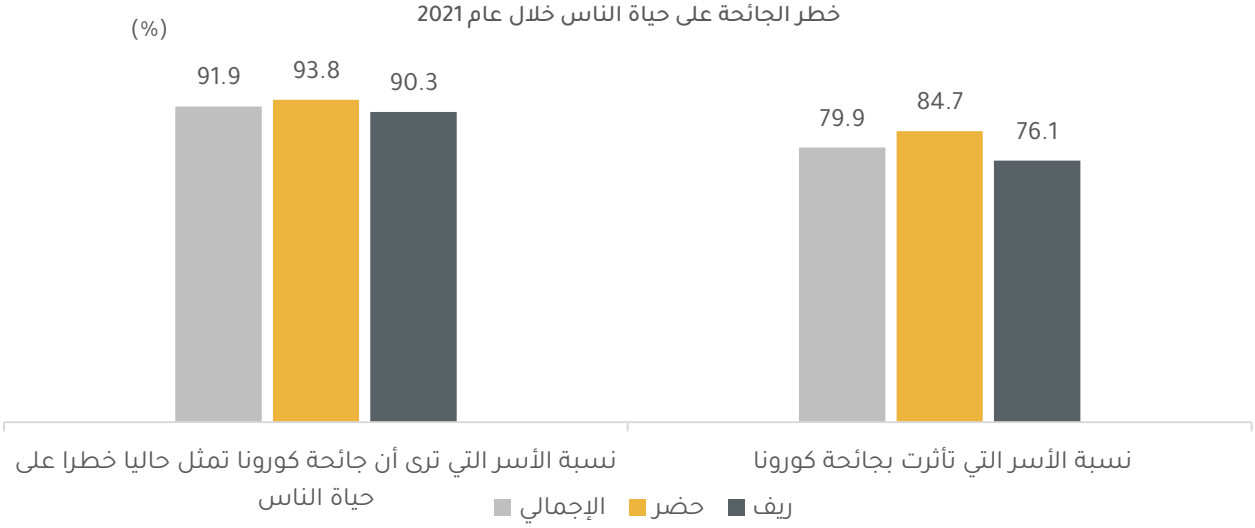

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

تأثير الجائحة على نفقات الأسر

63.8% من الأسر تأثرت بزيادة النفقات، وترتفع نسبتها في الحضر لتصل إلى 65.8% مقابل 62.0% في الريف.

أكثر الأسر تأثرا بزيادة النفقات في المحافظات الحضرية بنسبة 72.0% في المقابل 65.1% في محافظات الحدود.

تأثير الجائحة على نفقات الأسر خلال عام 2021

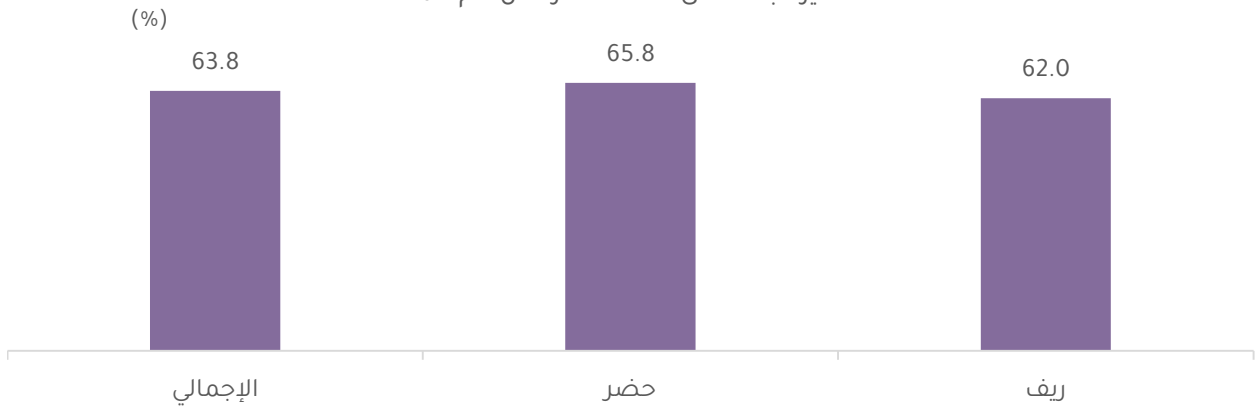

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

استهلاك الأسرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة استهلاك الأسر للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 85.8% عام 2020 مقابل 82.4% عام 2019، وقد وصلت هذه النسبة إلى أقصى قيمة لها خلال عام 2017.

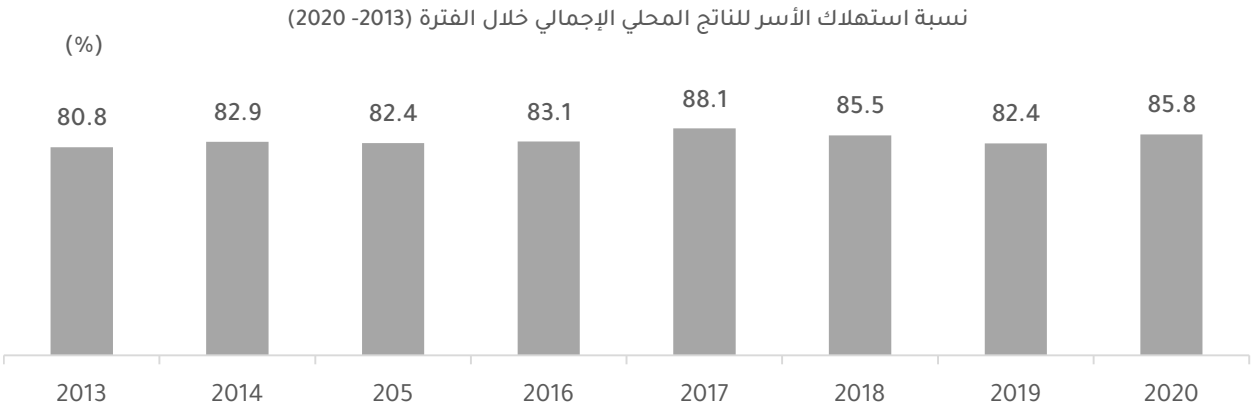

Source: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/household_consumption/

تأثير الجائحة على كيفية شراء احتياجات المنزل

جميع الأسر تتسوق بأنفسها أو ترسل أحد أفراد الأسرة للتسوق، بينما خدمة التوصيل لا تتعدى 1.0%، ويعتبر عمال خدمة التوصيل أغلبهم ملتزمين بالإجراءات الوقائية، حيث بلغت نسبة الملتزمين 85.2%.

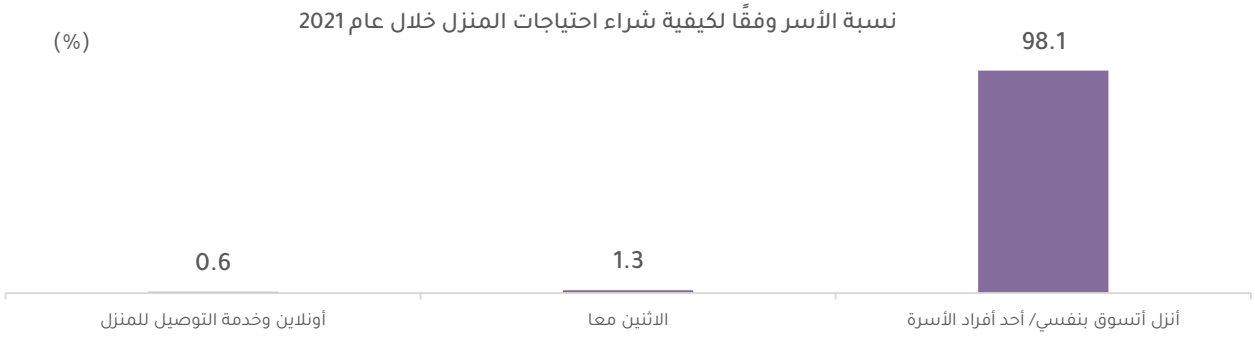

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية.

%62.2

الملابس كانت في مقدمة المنتجات التي يتم شراؤها عن طريق الإنترنت (62.2%)، تلتها بفارق كبير الأحذية (8.3%)، ثم الأجهزة الإلكترونية والموبايلات (7.6%)، والأجهزة الكهربائية بنسبة 3.6%.

%43.2

وعن مدى تأثير الأزمة على اتجاه المواطنين بالعيّنة نحو الشراء عبر الإنترنت، ذكر 43.2% أن الأزمة أدت إلى ارتفاع نسب شرائهم عبر الإنترنت، مقابل 15.4% قل شراؤهم عبر الإنترنت بعد جائحة "كوفيد-19".

تم إجراء الاستطلاع خلال الفترة من 24 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2021، على عيّنة من المواطنين البالغين (18 سنة فأكثر)، وقد بلغ عدد الاستجابات الفعلية 1093 استجابة. المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي الشراء عبر الإنترنت. http://popc.idsc.gov.eg/Home/HomeDocumentDetails/20532

ثالثًا: التوقعات المستقبلية بشأن إنفاق الأسر المصرية

توقعات التركيبة السكانية في مصر

تتوقع وكالة "فيتش سوليوشنز" أن مصر ستكون أكبر سوق استهلاكية في الشرق الأوسط، حيث بلغ عدد سكانها 102.3 مليون نسمة في عام 2020، وستستفيد من النمو السكاني السريع على المدى الطويل، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 159.9 مليون نسمة بحلول عام 2050.

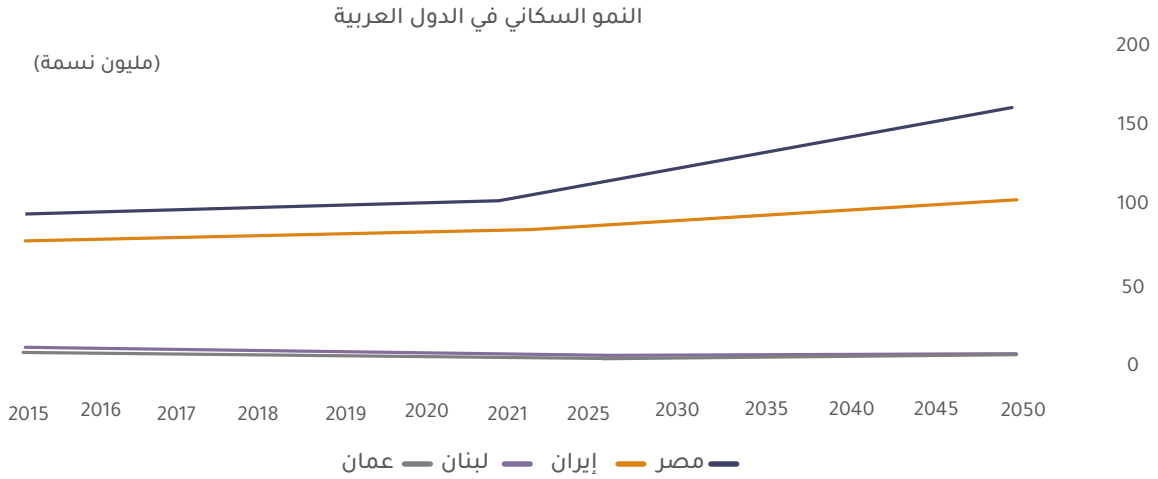

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز.

56
مليون نسمة

تتوقع وكالة "فيتش" زيادة عدد الشباب في مصر (الذين تقل أعمارهم عن 20 عامًا) من 43.4 مليونا في عام 2020 إلى 56.0 مليون بحلول عام 2050، لكنه سينخفض من 42.5% إلى 35.1% من السكان، بسبب توسع الأجيال الأكبر سنًا.

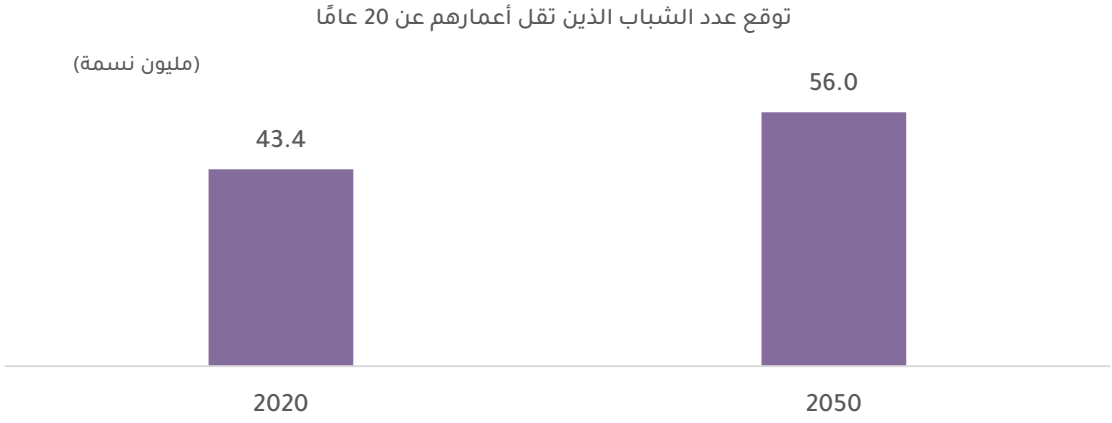

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز.

توقعات الإنفاق الأسري في مصر

أشارت وكالة "فيتش سوليوشنز" في تقرير لها إلى توقعها تباطؤ نمو الإنفاق الأسري في مصر خلال عام 2022؛ حيث يُرجِّح التقرير توسُّع إنفاق الأسر الحقيقي بنسبة 2.9% على مدار العام، أي أقل من التوقعات المقدرة بـ 7.1% خلال عام 2021.

أوضح التقرير أن ذلك التباطؤ سيكون مدفوعًا بشكل رئيس ببعض الآثار غير المواتية بعد عامين من نمو الإنفاق الاستهلاكي بشكلٍ كبيرٍ؛ نتيجة تخفيف التضخم وارتفاع أجور القطاع العام.

هذا، وسيتم دعم إنفاق الأسر خلال عام 2022 من خلال التدفقات القوية لتحويلات العاملين في الخارج، وانتعاش النشاط السياحي، مع زيادة التطعيمات في مصر. ولفتت الوكالة الانتباه إلى أن انخفاض قيمة الروبل الروسي وتآكل القوة الشرائية للأسر الروسية قد يؤدي إلى منعها من السفر إلى مصر خلال السنوات القادمة.

نسبة تغير الإنفاق الأسري الحقيقي بالجنيه المصري على أساس سنوي خلال الفترة (2016- 2026)

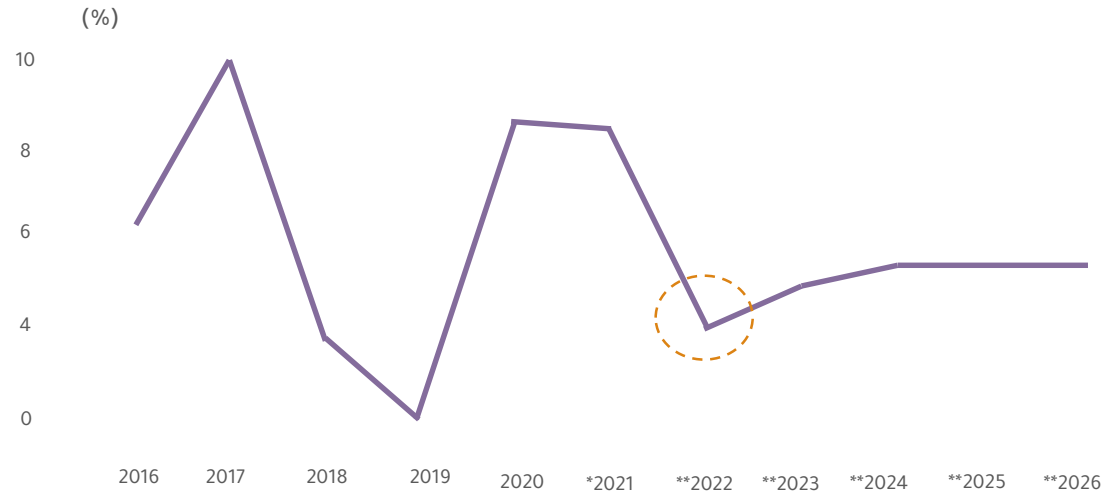

* بيانات من عام 2016 وحتى عام 2021 "مُقدر"

** بيانات من عام 2022 وحتى عام 2026 بيانات "مُتوقعة"

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز.

توقعات الإنفاق على الأطعمة والمشروبات

من المُرجح أن يظل نمو الإنفاق على الأطعمة والمشروبات قويًّا في مصر خلال عام 2022، على الرغم من أنه سيتباطأ عن المستويات التي شهدها عاما 2020 و2021، وسيكون ذلك مدفوعًا بإعادة ترتيب أولويات إنفاق المستهلكين تدريجيًّا بعيدًا عن المشتريات الأساسية، مثل البقالة، عندما يبدؤون في العودة إلى عادات الإنفاق التي كانوا يتبعونها قبل انتشار الجائحة.

من المُتوقع أن يتباطأ نمو الإنفاق على الغذاء إلى 9.8% على أساس سنوي في عام 2022 مقابل 11.5% عام 2020 و2021، مع وصول الإنفاق إلى 815.6 مليار جنيه مصري. أما بالنسبة لفترة التوقعات متوسطة المدى، فمن المُرجح أن ينمو الإنفاق على الغذاء بمتوسط معدل سنوي يبلغ 9.3% على أساس سنوي، مما يعني أن الإنفاق سيصل إلى 1.1 تريليون جنيه مصري في عام 2026.

الإنفاق على الأطعمة والمشروبات في مصر خلال الفترة (2019-2026) (مليار جنيه)

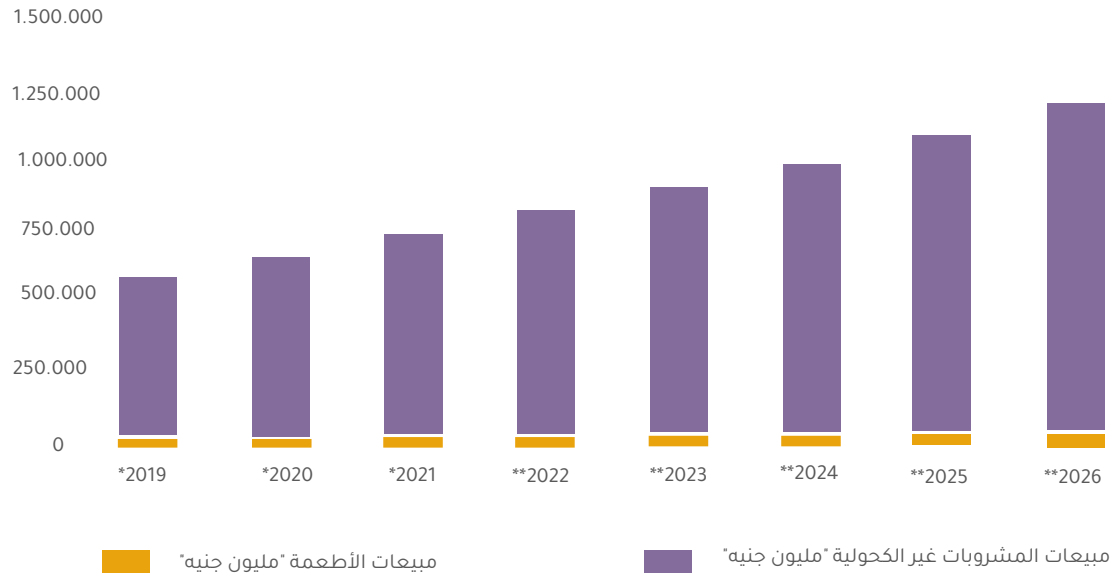

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز.

توقعات أسعار المستهلك الأساسية

من المتوقع أن تصل أسعار المستهلك الأساسية في مصر إلى 124.3 نقطة بنهاية الربع الأول 2022 مقابل 112.8 في يناير 2022، ومن المتوقع أن تتجه أسعار المستهلك الأساسية في مصر نحو 131.7 نقطة في عام 2023 و139.6 نقطة في عام 2024، وذلك وفقًا لتوقعات tradingeconomics.

وقد توقعت وكالة فيتش أن معدل تضخم أسعار المستهلكين على أساس سنوي سيرتفع إلى نحو 13.1% في شهر أبريل 2022 مقابل نحو 7.3% في يناير 2022.

كما توقعت ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية منذ أغسطس 2021 بنسبة تفوق الزيادة في مؤشر أسعار المستهلكين، حيث ارتفع الأول على أساس سنوي في أبريل 2022 بنحو 26%.

القسم الرابع

المبـادرات الحكوميـة لتحسـين وضـع الأسر المصرية

يتناول هذا القسم:

- مبادرات دعم العمالة المتضررة
- مبادرات الرعاية الاجتماعية
- مبادرات الرعاية الصحية

يهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على أهم المبادرات التي قامت بها الدولة للحد من تأثير جائحة "كوفيد-19" على أحوال الأسر المصرية.

أولًا: مبادرات دعم العمالة المتضررة

مبادرة "أهالينا"

- أطلقت الحكومة المصرية في أبريل 2020 مشروعًا قوميًّا باسم "أهالينا"؛ بهدف دعم العمالة المتضررة من أزمة جائحة "كوفيد-19" وتداعياتها الاقتصادية الجسيمة، سواء كانت عمالة مُنتظمة أو غير مُنتظمة؛ لتعزيز مستوى الحماية الاجتماعية والأمان الشخصي للأفراد والأسر، من خلال تنسيق الجهود والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات المالية، والشركات، ورجال الأعمال، وشركات العمل الأهلي، وغيرها.
- دشَّنت الحكومة تلك المبادرة من خلال شراكة مجتمعية تحت شعار "إيد مع إيد تساعد"، وتُعد "أهالينا" واحدة من أبرز الجهود الداعمة لمساندة الأسر الأقل دخلًا، والعمالة غير المنتظمة المتضررة من أزمة "كوفيد-19"، وتهدف إلى تقديم مساندة مادية مباشرة لتلك الفئات، من خلال إشراك القطاع الخاص والأفراد لتعزيز مبدأ "التضامن وقت الأزمات".
- هذا، وتوجد معايير وقواعد مُنقحة بدقة للفئات المُستحِقة للصرف؛ تحقيقًا لمبادئ العدالة، والمساواة، والشفافية. كما تم إطلاق البوابة الإلكترونية "أهالينا"، والتي تتيح للشركات والأفراد إمكانية التبرع؛ حيث يقوم المُتبرع بتحديد القيمة التي يرغب في تقديمها للمساهمة في التخفيف عن الأسر المتضررة.

أهالينا

إيد مع إيد تساعد

برنامج "فرصة"

- يسعى برنامج "فرصة"، الذي تم إطلاقه في مارس 2015 كجزء من نظام إصلاح الدعم، إلى تحقيق استقلالية الفئات القادرة على العمل عن برامج "الدعم النقدي" تحت شعار "من الدعم النقدي إلى الاستقلالية المالية"؛ بهدف تعزيز سبل التمكين الاقتصادي للراغبين في الالتحاق بوظيفة أو الحصول على معدات إنتاج، أو قروض متناهية الصغر، وذلك من بين الفئات المُهمشة، والتي تتلقى الدعم النقدي المشروط من برنامج "تكافل وكرامة"، أو الذين تم رفضهم بتقييم يقترب من معايير القبول، من خلال تضمينهم في مختلف أنشطة التمكين الاقتصادي.

- يُعد "فرصة" جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة، مُمثلة في وزارة التضامن الاجتماعي؛ لتعزيز الحماية الاجتماعية، ويتمثل الهدف الرئيس للبرنامج في "التمكين والتأهيل" لدخول سوق العمل، والحصول على وظائف لائقة.

فرصة

ثانيًا: مبادرات الرعاية الاجتماعية

المبادرة الوطنية لتوفير "حياة كريمة"

- أطلق الرئيس "عبد الفتاح السيسي" المبادرة الوطنية لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا في مطلع عام 2019، ودعا مؤسسات وأجهزة الدولة إلى التنسيق السريع مع مؤسسات المجتمع المدني، في سبيل توحيد الجهود بينهما؛ لإطلاق مبادرة "حياة كريمة" على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة وملائمة ومستدامة للفئات المجتمعية الأشدّ احتياجًا.

- هذا، وقد خصصت الحكومة مبلغًا قدره 103 مليارات جنيه لمبادرة "حياة كريمة" لدعم غير القادرين، وتطوير القرى الأكثر حرمانًا، وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية، والتعليمية، والأنشطة الرياضية والثقافية.

- استهدفت "حياة كريمة" القرى والنجوع، وبدأت المبادرة باختيار 277 قرية تتجاوز نسبة الفقر فيها 70%؛ لرفع المعاناة عن الأسر الفقيرة.

- في ضوء ذلك، تم وضع خطة بمعدلات زمنية؛ حيث استهدفت المرحلة الأولى 2019/ 2020، 143 تجمعًا، موزعة على 11 محافظة، بإجمالي استثمارات بلغت 3.95 مليارات جنيه، وكان مُستهدفًا أن يستفيد من مخرجات ومشروعات تلك المرحلة نحو 1.81 مليون مواطن. واستهدفت المرحلة الثانية 214 تجمعًا ريفيًّا خلال العام المالي 2020/ 2021 و2021/ 2022، باعتمادات مالية تبلغ 9.59 مليارات جنيه، وتم وضع "خطة تشاركية" للمرحلة الثانية تستلزم تنفيذ عدة إجراءات، بناءً على رصد احتياجات المواطنين ومقترحاتهم في المحافظات المستهدَفة في ظل أزمة "كوفيد-19".

حياة كريمة

لكل مصري .. لكل مصرية

برنامجا "تكافل وكرامة"

- أطلقت وزارة "التضامن الاجتماعي" بالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الأخرى في عام 2015 برنامجين للدعم النقدي، هما: "تكافل" و"كرامة"؛ بهدف دعم الفئات الأكثر فقرًا في قرى صعيد مصر، وفى بعض المناطق المجاورة لمحافظتي القاهرة والجيزة؛ حيث يعيش العديد من الأسر في فقر شديد، ويُعدُّ تنفيذ هذين البرنامجين جزءًا من شبكة الحماية الاجتماعية، ومنظومة إدارة الدعم.

- هذا، وقد استهدف برنامجا "تكافل" و"كرامة" فئتين رئيستين، هما:

- الأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو أطفال صغار يحتاجون إلى الرعاية والمتابعة الصحية، وتلك الفئة هي المُدرجة في برنامج "تكافل"؛ حيث يقدم "تكافل" لكل أسرة 60 جنيهًا للتلميذ في المرحلة الابتدائية، و80 جنيهًا للتلميذ في المرحلة الإعدادية، و100 جنيه للتلميذ في المرحلة الثانوية، وبالنسبة للجانب الصحي للبرنامج فهو يقدم دعما نقديا للأسر التي لديها أطفال أقل من 6 سنوات، وللأمهات الحوامل.

- كبار السن فوق 65 عامًا، والذين لا يقدرون على العمل، وليس لهم مصادر دخل ثابتة، أو المعاقون إعاقة تمنعهم من العمل والكسب، ولا يملكون دخلًا ثابتًا أيضًا، وتلك الفئة هي المُدرجة في برنامج "كرامة". ويقدم "كرامة" 325 جنيهًا لكل فرد تنطبق عليه شروط البرنامج داخل الأسرة.

- يعكس تنفيذ برنامجي "تكافل" و"كرامة" حرص الحكومة المصرية على ترسيخ العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدعم الحكومي ليصل إلى مستحقيه الفعليين، والتصدي لمعوقات ذلك من خلال وضع رؤية وحلول جذرية وشاملة، وقد تمت إضافة عدد من الأسر الأكثر تضررًا من تداعيات فيروس "كوفيد-19" ضمن برنامجي المساعدات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" بناء على قرار من السيد رئيس الجمهورية.

تكافل و كرامة

ثالثًا: مبادرات الرعاية الصحية

التـــأمين الصـــحي الشامل

- أعلـن الـرئيس "عبـد الفتـاح السيسـي"، فـي نـوفمبر 2019، إطـلاقَ منظومـة "التـأمين الصـحي الشـامل" علـى مسـتوى الجمهوريـة، وقـد اسـتهدفت المرحلـة الأولـى لتنفيـذ المشروع (2018-2020) محافظات: بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، شـمال سـيناء، مـن خـلال إجـراءات تمهيديـة تتضـمن القضـاء علـى قـوائم الانتظـار للمرضى بالجراحات والتدخلات الطبية الحرجة خلال فترة ستة أشهر، بالإضافة إلى إطـلاق مشـروع تطـوير المستشـفيات النموذجيـة بإجمـالي ٤٧ مستشـفى بجميـع محافظات مصر، والتابعة لوزارة الصحة والمستشفيات الجامعية، وتوفير المخزون الاسـتراتيجي مـن ألبـان الأطفـال، والأمصـال، واللقاحـات، والمسـح والعـلاج الشـامل لفيـروس "سـي" بإجمـالي ٤٥ مليـون مـواطن مصـري، بالاشـتراك مـع كبـرى الشـركات الدوائية، وذلك خلال عامين، والانتهاء من تجهيز وميكنة محافظة بورسعيد من حيث الإنشاءات والتجهيزات، وإعداد القوى البشرية وحصر وتسجيل المنتفعين خلال عام، على أن يتم البدء في التطبيق تباعًا في باقي محافظات المرحلة الأولى.

- ويُطبق قانون "التأمين الصحي الجديد" على 6 مراحل، خلال 15 عامًا، لينتهي عام 2032، وبدأت المرحلة الثانية عام 2021، ومن المُقرر أن تنتهي في 2023، وتتضمن محافظات: الأقصر، ومطروح، والبحر الأحمر، وقنا، وأسوان.

- اتصـالًا، يغطـي قـانون "التـأمين الصـحي" الجديـد جميـع أفـراد الأسـرة، ولـيس الفـرد المؤمن عليه فقط، كما أنه يستهدف تقديم العلاج لجميع الأمراض، وتتحمل الدولة كـل النفقـات عـن غيـر القـادرين، وتـأتي مصـادر تمويلـه مـن مسـاهمات الدولـة لغيـر القـادرين، والاشـتراكات، والرسـوم المفروضـة علـى السـجائر والتبـغ وغيرهمـا، كمـا تشارك المستشفيات الخاصة، من خلال التعاقد معها، في تقديم الخدمة الطبية وفقًا لشروط.

التـأمين الصحـي الشـامل
UNIVERSAL HEALTH INSURANCE

مبادرة "إنهاء قوائم انتظار الجراحات الحرجة والعاجلة"

- "إنهاء قوائم انتظار الجراحات الحرجة والعاجلة" هي مبادرة أطلقها الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في يوليو 2018، وتُعد المبادرة الأولى من نوعها للقضاء على قوائم الانتظار مجانًا، وبأعلى جودة؛ من أجل تخفيف معاناة المصريين الموضوعة أسماؤهم على قوائم المستشفيات؛ لإجراء العديد من العمليات المختلفة.

- وقد وجَّه الرئيس بسرعة إنهاء قوائم الانتظار خلال فترة زمنية تبلغ 6 أشهر، مع إيلاء الأولوية للحالات الحرجة، وتشمل المبادرة علاجات: جراحة القلب، القسطرة القلبية، زراعة القوقعة، العظام، زراعة الكبد، جراحات المخ، وجراحات الرمد. ويزيد متوسط إجراء العمليات اليومي عن 1000 عملية يوميا؛ وذلك لمنع تراكم قوائم جديدة، خاصة في تخصصات: القلب المفتوح، القسطرة القلبية، الرمد.

- هذا، وقد استند تمويل مشروع قوائم الانتظار إلى ثلاثة مصادر؛ الأول: هو مخصصات الدولة، والثاني: "هيئة التأمين الصحي"، ويغطى جزءًا من تكاليف العمليات، والثالث: يتمثل في البنك المركزي الذي أنشأ حسابًا لضخ الأموال؛ بهدف تغطية فرق التمويل بين قرارات نفقة الدولة والتأمين الصحي.

EFQM®

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

1 ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر | رقم بريدي: 11582 | ص.ب: 191 مجلس الشعب
تليفون: 27929292(202) - فاكس: 27929222(202) | info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg